المرصد
عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية | 42 صفحة | الخميس 7 يونيو 2018 | العدد: 32

الفساد... ضيف ليبيا الدائم

قراءات في تقرير ديوان المحاسبة

الاشراف: أحمد نظيف - الاخراج: عبد الحميد الدبار

عندما خرج الناس إلى الشوارع، شتاء العام 2011، كانت الشعارات الظاهرة للعيان تطغى عليها مطالب الديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية، واصفةً حكام ذلك الزمان بالفساد والحكم العائلي والاستبداد. لم تكن ليبيا استثناءً. لقد كانت الأحلام عريضة وشاسعة. لم يمض وقت طويل حتى طارت السكرة وحضرت الفكرة. الفكرة البشعة لما يعيشه الليبيون اليوم.

لم تعد المسألة تقف عند تبخر الأحلام «الديمقراطية»، فقد أصبح الأمر من تحصيل الحاصل. استيقن الليبيون أنهم استبدلوا جماهيرية العقيد بنظام الفوضى الميليشيوي. لكن الأمر أعمق من ذلك وأشد، فقد وصل إلى حد الحرمان من لقمة العيش، من الدواء والعلاج، من التعليم المجاني. من كان يعتقد أن الليبين الذين كانوا يعيشون في مستويات اجتماعية هي الأعلى عربياً وإفريقياً، سيقفون يوماً في الطوابير الطويلة لبرنامج الغذاء العالمي أو منظمة الصحة العالمية أو الصليب الأحمر لتلقي وجبة باردة أو جرعة دواء بسيطة. لو حدثت مواطناً ليبياً بذلك في 2011 أو قبلها لسخر منك أو اعتبرها إهانة لكرامته وجرحاً لكبريائه.

للأسف، كل ذلك أصبح حقيقةً مرة. يتوزع الليبيون بين نازح ومهجر وخائف، داخل الوطن وخارجه بلا أفق ولا أمل. البلاد التي تملك مخزوناً هائلاً من الذهب وصندوقاً سيادياً، من أكبر الصناديق عربياً، واستثمارات خارجية ضخمة، وانتاجاً نفطياً عظيماً، يضطر شعبها للجلوس ساعات أمام البنوك للحصول على مبالغ زهيدة بسبب نقص السيولة التي انتهت في جيوب أمراء الحرب، يستثمرونها في شاء السلاح ومراكمة الثروات في تركيا.

ان الأرقام المفزعة التي كشف عنها مؤخراً ديوان المحاسبة لم تكن سواء تأكيداً معللاً لحالة الفساد المعمم التي تعيشها البلاد منذ 2011، حالة كان المواطن البسيط يحس بها يومياً ويعيشها ويقيس كل يوم مدى استفحالها من خلال تدهور قدرته الشرائية مع الوقت وتدهور قيمة الدينار مع الأيام في مقابل تعاظم ثروات من يمسكون المناصب شرقاً وغرباً وبوادر النعمة الفجائية التي ظهرت عليهم بعد تسلقهم السلطة دون تفويض شعبي، بل إن الذين فوضم الشعب في الاستحقاقات التسريعية لم يكونوا أقل سوءاً من غيرهم.

ليس من المبالغة القول اليوم بأن ليبيا تقف على حافة الهاوية، لجهة المخاطر الإنسانية التي تهددها، ولو بقي الأمر على ما هو عليه من فساد وتبديد للثروات واستيلاء أمراء الحرب على أمر البلاد فإن المجاعات والأمراض ستغزو البلاد كما غزاها الناتو ذات يوم واعداً أهلها بالحرية والديمقراطية، فلم يجنوا إلا ديمقراطية الفساد وحرية القتل.

المحرر

ليبيا.. التنافس في ملعب الفساد

حبيب الأسود

أصبح الفساد بمرور السنوات علامة وطنية في ليبيا. النخبة السياسية والمجموعات المليشياوية والاقتصادية بعد 2011 لا تتنافس في ما بينها إلا في ملعب الفساد، الذي شمل كل القطاعات تقريبا، وخاصة في المنطقة الغربية، وبات يهدد كيان الدولة والمجتمع بشكل غير مسبوق، الأمر الذي أدى إلى صعود طبقة من الفاسدين والمفسدين المتلاعبين بقوت الشعب والناهبين لثروة البلاد والمبتكرين لأشكال جديدة من الفساد بشكل يحمل الكثير من النقمة والحقد والكراهية ضد عموم المواطنين الغارقين في بؤس السنوات العجاف.

في مارس الماضي أعلن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا نعمان محفوظ الشيخ، أن حكومتي الوفاق والمؤقتة، لديهما شبهات فساد، مشيرا إلى أن سبب الفساد المالي يعود لحالة الانقسام السياسي بين مؤسسات الدولة الليبية. وقال الشيخ لوكالة «سبوتنيك» الروسية إن الفساد المالي والإداري يعود إلى حالة الانقسام السياسي بين مؤسسات الدولة الليبية.

وأضاف الشيخ أن ميزانية الحكومة المؤقتة خارج ميزانية الدولة المقررة بينما الفساد المالي في حكومة الوفاق الوطني كان في إصدار بعض القرارات حول منح الاعتمادات بطريقة التحصيل وتوزيع، لافتا إلى أن هذه الاعتمادات لشركات محددة، ومشيرا إلى أن هذا هو السبب في زيادة الفساد المالي والإداري في البلاد.

وفي العام الماضي، قالت هيئة الرقابة الليبية، إنها أحالت 81 قضية إلى المجالس التأديبية للمخالفات المالية، وطاولت 280 متهماً. وفيما وردت 470 شكوى معظمها يرتبط بالتسيّب الإداري والاستيلاء على المال العام، أكدت الهيئة أن الانقسام السياسي أثر سلباً على الأداء الإداري. وتم تسجيل 374 قضية فساد خلال العام 2016، منها 20 قضية تمت إحالتها إلى مكتب النائب العام المالي الليبي، وعالجت 180 قضية معظمها يندرج في التصرف بالمال العام والاختلاس.

> في 2016 أصدرت المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات تقريراً عن الفساد المالي في الاقتصاد المحلي، جاء فيه أن «تجربة فبراير أثبتت أن تغيير النظام لا يعني بالضرورة القدرة على مجابهة ما خلفه وراءه من إرث خاصة ملف الفساد، بل إن فترات الانتقال التي ترتبك فيها المنظومة قد تؤدي إلى نزيف كبير في المال العام يفوق ما وقع في الماضي».

وعرج التقرير الصادر عن الهيئة على تجاوزات شركة الخطوط الجوية الليبية، التي سجلت غرامات بقيمة 404 ملايين دينار لعام 2014 و344 مليون دينار للعام 2015، فضلا عن الفساد الذي تعانيه الشركة.

وشرحت الهيئة أن بعض مسؤولي الشركة قاموا بتحويل مبلغ 27 مليون دينار إلى حساب في مصرف التجارة والتنمية فرع بنغازي وسحبوا منه 7 ملايين دينار بطريقة مخالفة للقانون وأودعت في حساب مجهول. وحول وزارة الشؤون الاجتماعية

قال التقرير إنها اشترت 25 هاتفاً محمولاً بقيمة 59 ألف دينار وتذاكر سفر لغير العاملين في الوزارة بقيمة 60 ألف دينار.

ولفت التقرير إلى أن الوضع المالي لليبيا يتسم بالإنفاق المفرط بسبب الفساد وانكماش الإيرادات مع انخفاض الصادرات وهبوط أسعار الطاقة. كما بلغ إجمالي التحويلات الخارجية المنفذة من قبل مصرف ليبيا المركزي خلال عامي 2013 و2014 نحو 125 مليار دينار ليبي (96 مليار دولار).

وفي 2016 أصدرت المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات تقريراً عن الفساد المالي في الاقتصاد المحلي، جاء فيه أن «تجربة فبراير أثبتت أن تغيير النظام لا يعني بالضرورة القدرة على مجابهة ما خلفه وراءه من إرث خاصة ملف الفساد، بل إن فترات الانتقال التي ترتبك فيها المنظومة قد تؤدي إلى نزيف كبير في المال العام يفوق ما وقع في الماضي». وأن «الاستثمارات الداخلية وأيضا الأموال المستثمرة في الخارج محل تلاعب ومجال للفساد الكبير حيث لم تخضع لإدارة منضبطة» و«لا توجد آلية واضحة لتعقب الأموال المنهوبة، كما أنه لا توجد معلومات دقيقة وموثقة وجامعة عن أصول البنك المركزي في الخارج».

وأشار التقرير إلى أن "تعقيدات المنظومة الإدارية القديمة لعبت دورها في تكريس الفساد ومن ذلك تمكن البيروقراطية في الجهاز الحكومي، وأيضا الضغوط الكبيرة التي مارستها مكونات عسكرية وسياسية واجتماعية" بحيث "يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد مالية أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق أكثر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة».

ووفق التقرير ذاته «يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف الإنتاج كنتيجة مباشرة للرشوة والعمولات، وبالتالي ارتفاع مستوى أسعار السلع المنتجة»، «وانتشار حالة ذهنية لدى الأفراد والجماعات تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره».

ودعا إلى «إقرار قانون شامل لمكافحة الفساد بالاستفادة من التجارب الدولية، حيث يجب على الحكومة الجديدة أن تدفع باتجاه إقرار قانون شامل لمكافحة الفساد المالي، ويمكن هنا الاستفادة من التجارب المشابهة في هذا المجال».

كما أظهر تقرير نشره ديوان المحاسبة الليبي خلال العام 2016، أن الخسائر المادية وهدر المال العام، تنوعت وتوزعت على مختلف المؤسسات الحكومية، حيث بلغت نتيجة إغلاق الموانئ النفطية بسبب

ووفق التقرير ذاته «يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف الإنتاج كنتيجة مباشرة للرشوة والعمولات، وبالتالي ارتفاع مستوى أسعار السلع المنتجة»، «وانتشار حالة ذهنية لدى الأفراد والجماعات تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره».

الاحتجاجات والأعمال المسلحة إلى (65) مليار دينار خلال العامين 2013 و 2014أي قرابة 51 مليار دولار أمريكي، وهي خسائر مباشرة دون احتساب خسائر إعادة التفعيل واسترداد الأسواق وغيرها .

وقال الديوان في تقريره السنوي للعام 2014، إن "العجز المالي للدولة خلال العام 2014 وحده، بلغ 22 مليار دينار، بينما سجل الإنفاق الحكومي للعام 2013 زيادة غير مسبوقة على مدى تاريخ ليبيا تجاوزت 71 مليار دينار.

وأرجع التقرير، أسباب العجز في موازنة العام 2014، إلى عدة أسباب مختلفة أهمها «عدم التقيّد بإرجاع البواقي من الأرصدة الحكومية إلى المركزي الليبي، والمبالغة في تقدير الإيرادات النفطية، وعدم إلزام الشركات والمؤسسات الربحية المملوكة للدولة في توريد الأقساط المالية».

وأشار تقرير ديوان المحاسبة، إلى أن «المصرف المركزي عجز عن الالتزام بتسديد (2.5) مليار دينار على حساب الأرباح، ما أدى إلى عزوفه عن إطفاء حساب الترتيبات المالية الخاص بسلفة الخزانة في مخصصات المجنب بمبلغ 15 دينار ليبي».

ويصف ديوان المحاسبة بأن ملف الفساد بالسفارات يعد من أكبر الملفات، حيث شاركت فيه السلطات التشريعية والتنفيذية منذ «إعلان التحرير أكتوبر 2011»، وأصبح المشهد السائد في الدولة، هو التسابق بين المسؤولين بهذه الجهات، وسعيهم لتعيين أنفسهم أو أقاربهم كسفراء أو قناصل أو ملحقين، وهو أمر عجزت السلطات المتعاقبة بعده عن وضع شروط ومعايير لتولي منصب السفراء والدبلوماسيين، ولاحظ الديوان بأن الاختيار يتم وفق الوساطة والمحسوبية، ووفقاً للتبعية السياسية والجهوية بل وأحيانا يتم فرضه بالقوة.

كما بيّن تقرير ديوان المحاسبة، تنامي حجم الفساد المالي الذي يتعلق بالسفارات الليبية، ومن خلال تنفيذ لجان تابعة للديوان وقيامها بالفحص والمراجعة لعدد من السفارات الليبية، تبين تضخم حجم الأموال المحالة إلى السفارات خلال السنوات الأربعة الماضية في حدود 6.3 مليار دينار.

ورصدت هذه اللجان، مبالغة في قيمة المرتبات للعاملين في السفارات، تجاوز بعضها 15 ألف دولار شهرياً وإقرار مزايا وعلاوات وميزات أخرى بالمخالفة، كقيمة إيجار السكن التي حددت في بعض الدول، بقيمة 8 الآف دولار ودول أخرى 6 الآف، بالإضافة إلى أن معظم المصاريف كشراء السيارات للاستعمال الشخصي ودفع رسوم (الوقود – العلاج – الدراسة – تذاكر السفر)، تحمل على حساب السفارة.

وفي 2017 وجّه ديوان المحاسبة الليبي في العاصمة اتهامات صريحة لأشخاص وجهات لم يسمها، بـ«الفساد والخيانة»، ورصد وقائع فساد في قطاعات عدة، وقال إن ليبيا «لا تزال تعاني من (دواعش) الاعتمادات والتحويلات الخارجية من مصرفيين فاسدين، وتجار خونة لم يراعوا

بيّن تقرير ديوان المحاسبة، تنامي حجم الفساد المالي الـذي يتعلق بالسفارات الليبية، ومن خلال تنفيذ لجان تابعة للديوان وقيامها بالفحص والمراجعة لعدد من السفارات الليبية، تبين تضخم حجم الأموال المحالة إلى السفارات خلال السنوات الأربعة الماضية في حدود 6,3 مليار دينار.

حاجة المواطن البسيط في الغذاء، وحتى الآن يستمرون في نهش ما تبقى من مقدرات الوطن، مستغلين ما تمر به الدولة من تشتت وصراعات». وقدّم «كماً هائلاً من وقائع فساد»، وقال إن «ضعاف النفوس يستغلون حالة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المجتمع»، مبرزا أن «ليبيا تعد وفقاً لمنظومة الشفافية الدولية من أكثر ست دول فساداً في العالم، حيث منحتها المنظمة 14 نقطة فقط من أصل 100 في النزاهة والشفافية، في مؤشر مدركات الفساد الصادر عام 2016».

وذهب الديوان إلى أن «الحقيقة التي يتجاهلها كثيرون هي أن مستوى الفساد في المجتمع وصل إلى 86 في المئة، وهو ما يتطلب أولاً الاعتراف بأنه متجذر في العقول والأفكار، وأصبح ثقافة عامة، وعملاً يومياً تمارسهما أغلب قطاعات المجتمع بقطاعيه العام والخاص، وتشمل المسؤول والموظف والتاجر والمقاول والعامل والمواطن والطالب والشرطي والعسكري وغيرهم دون استثناء».

وقدم ديوان المحاسبة في تقريره نموذجاً لفساد المسؤول في الدولة، بقوله إن «إهدار المال والتقصير في حفظه وصيانته واستخدامه في غير الأغراض المخصص لها زاد عن الحد ، إلى جانب إساءة البعض استخدام سلطاتهم قصد تحقيق منافع للغير دون وجه حق، بالإضافة إلى الاستحواذ على المناصب، رغم ضعف الكفاءة، فضلاً عن تبديد مخصصات بالعملة الصعبة لشراء السلع التموينية». كما تحدث عن «فساد التعيينات، وعقود العمل التي تبرم للوساطة والمحسوبية بأعداد كبيرة دون حاجة لها، والتلاعب في العُهد التي تصرف بمبالغ كبيرة دون تسويتها، أو تسويتها بموجب مستندات ملفقة».

وحسب التقرير أيضاً، فقد تضمنت ملفات الفساد «إبرام اتفاقيات تعويض للمقاولين لا يستحقونها، وتغريم الدولة مبالغ طائلة، فضلاً عن التنازل عن الإدارة لصالح الشريك الأجنبي، إلى جانب التحايل والتلاعب في عقود التأمين الطبي، والتوسع في إبرام العقود وتكليفات العمل المباشرة، دون دراسة أو حاجة»، وضرب التقرير مثلاً لذلك، وقال إن «وزيراً سابقاً للتربية والتعليم أبرم 110 عقود بشكل مباشر».

> قدم ديوان المحاسبة في تقريره نموذجاً لفساد المسؤول في الدولة، بقوله إن «إهدار المال والتقصير في حفظه وصيانته واستخدامه في غير الأغراض المخصص لها زاد عن الحد

كما رصد ديوان المحاسبة ما أسماه «ظواهر فساد الموظفين»، ومن بينها «تزوير الشهادات المهنية والجامعية للحصول على علاوات ومناصب، والاستحواذ على أصول المؤسسة لأغراض خاصة، وتسوية العهد بمستندات ملفقة، والحصول على مقابل عمل إضافي، ومزايا ومكافآت غير مستحقة، فضلاً عن التواطؤ مع مقاولين، أو المتعاقد معهم في اعتماد وتمرير أعمال غير منفذة، أو مواد غير موردة».

وانتقل التقرير للحديث عن «تفشي الفساد في القطاع المصرفي»، ورصد «تنامي تهريب الأموال للخارج، من خلال عمليات التلاعب بالاعتمادات والتحويلات الخارجية، وإتمام معاملات التوريدات الوهمية، بالإضافة إلى عملية غسل أموال متحصل عليها من التلاعب بالاعتمادات، والخداع في البطاقات الإلكترونية، والإيداعات الوهمية من خلال التحايل على نظام المقاصة بتدوير الصكوك، فضلاً عن التواطؤ في قبول صكوك وخصمها من حسابات الجهات العامة».

وفي مارس 2018 نشرت شبكة بلومبرغ الأمريكية تقريرا عن قضية رشوة قدمت فيها محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار 16 مليون دولار كمكافآت واتهمت الشبكة ووفق التقرير الذي صدر شركة FM CAPITAL PARTNER المتخصصة في إدارة الأصول مصرفيا يحمل اسم فريد ريك مارينو، بحصوله على أموال كعمولات سرية من المحفظة بين عامي 2009 و2014. وأشارت الشبكة إلى أن مارينو الذي يمثل أمام محكمة في لندن يدافع عن المكافآت التي استخدمها لتغطية مصاريف حياته اليومية التي شملت إقامة في فندق خمس نجوم في العاصمة الإنجليزية بقيمة 232 ألف دولار.

وفي مايو 2018 أظهرت بيانات رسمية صادرة ديوان المحاسبة فى ليبيا أن إنفاق الحكومى لكل من حكومتى طرابلس والبيضاء وصل إلى 278 مليار دينار ليبى خلال 5

سنوات فى الفترة من 2012 إلى 2017. وأشار التقرير السنوى الصادر عن الديوان للعام 2017 إلى أن إنفاق الحكومة الليبية الموقتة وصل إلى 21 مليار دينار خلال الفترة نفسها، مؤكدا أن الضبابية تكتنف مصادر التمويل التى أتيحت للحكومة الموقتة بالبيضاء والتى يمكن بها تحديد قيمة الدين العام الناتج عن هذا الإنفاق والذى يتوقع أن يتجاوز 15 مليار دينار ليبى.

وجاء الفصل الأول من التقرير تحت عنوان «الوضع المالى لدولة»، حيث أشار إلى أن عام 2017 شهد تحسنا ملحوظا فى الإيرادات، التي بلغت 22 مليار دينار، مقارنة بإيرادات عام 2016، التى بلغت 5.8 مليار دينار فقط، فيما بلغت مصروفات عام 2017، 32.6 مليار دينار بزيادة قدرها 3.1 مليار دينار، حيث بلغ عجز عام 2017، 10.7 مليار دينار، مقابل 20.9 عام 2016، بأكثر من 20.9 مليار دينار.

وفيما يتعلق بالدين العام، أوضح التقرير أنه منذ إقفال الموانئ النفطية منتصف العام 2013، لم تدرك الحكومة تبعات ذلك، واستمرت فى إقرار موازنات تعتمد على سياسة توسعية الأمر الذى نتج عنه عجز، حيث بلغ الدين العام التراكمي الناتج عن إقفال الموانئ والحقول النفطية من منتصف العام 2013م حتى 31/12/2017، بنحو 58 مليار دينار، دون أن يشمل ديون الحكومة الليبية المؤقتة بمدينة البيضاء.

وبموجب التقرير، فإن المؤسسة الليبية للاستثمار تعد المؤسسة المالية الاستثمارية الوحيدة التي تعمل على استثمار أموال الليبيين في الداخل والخارج بمختلف المجالات المالية والاقتصادية لتحقيق أفضل العوائد المالية دعما للاقتصاد الوطني.

بيد أن الأمر بدا على خلاف ذلك حيث شهدت المؤسسة خلال العام الماضي انقساما إداريا غير مسبوق حيث عينت الحكومة المؤقتة في شرق البلاد "على الشامخ" رئيسا تنفيذيا فيما عينت حكومة الوفاق في غربى البلاد "علي محمود حسن" رئيسا تنفيذيا لنفس المؤسسة.

وحذر العديد من المنظمات الدولية من خطورة ذلك الانقسام على الوضع الليبي

> تعد المؤسسة المالية الاستثمارية الوحيدة التي تعمل على استثمار أموال الليبيين في الداخل والخارج بمختلف المجالات المالية والاقتصادية لتحقيق أفضل العوائد المالية دعما للاقتصاد الوطني.

وهذا ما كشف عنه تقرير ديوان المحاسبة الذي رصد عددا من التجاوزات حيث أظهر أن نتائج النشاط الربحي حتى نهاية عام 2016 بلغ (517.063.231) دولار وبمقارنة هذا العائد مع حجم الأموال التي تم توظيفها للاستثمار خلال الثلاثة سنوات الماضية يتضح لنا تدني العائد بشكل غير مرضي.

هذا وأوضحت المنظمة أن حجم أصول المؤسسة لنفس العام بلغ (68.011.902.442) دولارا، مشيرة إلى أن أكبر حجم لتوظيف تلك الاستثمارات جاء عبر الشركات التابعة والحليفة بنسبة 36.5% ويعقبها الشركات النقدية بنسبة 31% ومن ثم الموجودات المالية المتاحة للبيع وبلغت نسبتها 13% والتي من المفترض أن تحقق عوائد مجزية عن ذلك.

وأوضح الديوان أن المؤسسة الليبية للاستثمار قامت بعدد من التجاوزات الخطيرة والتي تخالف القوانين من بينها عدم إعدادها لميزانيات مجمعة خلال السنوات المالية السابقة وحتى عام 2016، فضلا عن عدم قيامها بإجراء أية مصادقات للأرصدة المدينة والدائنة للتأكد من الأرصدة الظاهرة نهاية هذا العام الأمر الذي يعني بأن الأرقام الواردة ما هي إلا تعبيرا عن وجهة نظر المؤسسة فحسب. وكشف أيضا عن عجزه رصد وفحص حسابات المؤسسة عن عام 2017 نظرا لقصور مالي في المؤسسة بإدخال القيود اليومية المتعلقة بالسنة المالية عام 2017 في المنظومة وكذلك مذكرات تسوية المصارف.

وعن الأموال الليبية المجمدة بالخارج بين ديوان المحاسبة أن هذه الأموال بلغت قيمتها 33 مليار دولار مابين ودائع وأسهم وسندات ومحافظ وصناديق استثمارية، فيما بلغت خسائر التجميد بمبلغ يتجاوز 43 مليون دولار سنويا نتيجة لدفع الفوائد السالبة للمصارف المودعة فيها أموال المؤسسة الليبية.

وطالب ديوان المحاسبة المجتمع الدولي باتخاذ اجراءات جدية بشأن حماية أصول الدولة الليبية بالخارج من التآكل والذوبان من خلال الإبقاء على التجميد مع حماية الأصول من أية خسائر مالية .

طالب ديوان المحاسبة المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات جدية بشأن حماية أصول الدولة الليبية بالخارج من التآكل و الذوبان من خلال الإبقاء على التجميد مع حماية الأصول من أية خسائر مالية .

وأوضح تقرير الديوان مخالفات جديدة للمؤسسة انطوت تحت مكتبها في مالطا، حيث كشفت عن عدم وجود دورة مستندية تضمن توفر المستندات وضوابط تنفيذ كافة المعاملات المالية والتي تتم عن طريق قناة اتصال وحيدة وهي البريد الالكتروني.

كما أظهر الديوان أيضا بأن مرتبات الموظفين والمزايا الآخرين كالتأمين الصحي ومصاريف الدراسة وبدل الهاتف والنقل والسكن إلى موافقة رئيس مجلس إدارة المؤسسة دون وجود لوائح منظمة لنشاط الشركة، فضلا عن تقاضي بعض الأشخاص لرواتبهم دون تواجدهم بالمقر في مالطا.

وأفاد الديوان بعدم قدرته الاطلاع على كشف الحساب الجاري ببنك الاتحاد في المملكة الأردنية والخاصة بشركة " ليلا ادفيسوري" التي تم تكليف مدير عام لها بموجب قرار من رئيس المؤسسة دون اكتمال إجراءات تأسيسها وإصدار القانون المنظم لنشاطها بهدف إنشاء مكتب لها بالخارج، كما كشف عن صرف مكافآت مالية لمجلس الأمناء للمؤسسة ومجلس إدارتها خارج ليبيا بشكل شهري بالعملة الأجنبية اليورو بناء على قرار رقم 24 لعام 2015 من مجلس إدارة المؤسسة كما كشفت ايضا عن تقاضي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (ح.أ.ب) مبلغين ماليين تقدر قيمتهما بنحو 40 الف دينار .

وأظهر الديوان، بأنه تم صرف مبالغ مالية لبعض الاشخاص أيضا تقدر قيمتها الإجمالية بـ 13 الف يورو مقابل تقديم استشارات قانونية تخص مجلس إدارة المؤسسة خلال عام 2015 ولم يتحصل الديوان على طبيعة تلك الأعمال التي أسندت إليهم و نتائج متابعتها، وأضاف أن ما تم إنفاقه من مبالغ مالية لتسيير نشاط المكتب بمالطا خلال عام 2015 يقدر بـ(2500035) يورو حيث زاد حجم الإنفاق المذكور خلال عام 2016 إلى مبلغ (3606940) يورو بينما ما تم صرفه من مبالغ مالية لصالح المؤسسة خلال العام 2015 يقدر بـ(33724860) يورو، وفي عام 2016 بلغ (3981274) يورو، وترجع تلك الزيادة

المطردة إلى إنشاء مكتب مناظر لنشاط المؤسسة بطرابلس.

وكشف خالد شكشك، رئيس ديوان المحاسبة الليبي أن 142 قضية رفعت ضد ليبيا من قبل شركات أجنبية في الخارج، بإجمالي مطالب تعويضات يصل إلى 9 مليارات يورو، فيما وصل عدد القضايا المرفوعة ضد الدولة الليبية بالداخل 50 ألف قضية.

وتابع «لقد نجحنا بالتعاون الوثيق مع إدارة القضايا، بكسب أكثر من ملياري يورو في قضايا تحكيم دولية، حيث تحصلنا على عدد من الأحكام القضائية لصالحنا، برفض طلبات تعويض شركات وجهات أجنبية».

وطالب شكشك بالوقوف إلى جانب إدارة القضايا، نظرا للعمل الكبير الذي تقوم به، ونجاحها في كسب قضايا لصالح ليبيا، وتوفيرها أموالا ضخمة للخزانة العامة.

وأنشئت إدارة القضايا التابعة لوزارة العدل في ليبيا، بموجب القانون رقم (87) للعام 1971، وتنوب بقوة القانون عن (الحكومة) والوزارات التابعة له والهيئات والمؤسسات العامة، دون إذن أو موافقة مسبقة من هذه الجهات.

وطلب المجلس الأعلى للقضاء من النائب العام وبشكل عاجل دراسة تقرير ديوان المحاسبة في طرابلس عن عام 2017 بكل عناية وجدية ودقة والاتصال الفوري والمباشر بالديوان لطلب إرفاق محاضر الاستدلالات التي قام بها الديوان مع جميع الوثائق والمستندات والأدلة المؤيدة لتلك الاتهامات والوقائع.

وطلب المجلس أيضا إنجاز المهمة في أسرع وقت ممكن وكشف الحقائق وإحالة من يثبت تورطه في تلك المخالفات المالية إلى القضاء، مشددا على ضرورة أن يعلم الجميع أن القضاء الليبي لن يتهاون ولن يتوانى عن القيام بواجبه في التحقيق والمحاكمة وعقاب كل مجرم وفاسد أضر بالوطن والمواطن مهما كانت صفته وأيا كان موقعه. وقال إنه تابع باهتمام بالغ تقرير ديوان المحاسبة واطلع على ما ورد فيه من مخالفات مالية واقتصادية نسبت إلى عدة أطراف بالسلطة التنفيذية الحالية والحكومات السابقة.

> يرى المراقبون أن الحديث عن ملاحقة الفساد قضائيا لا معنى له، فحجم الفساد في البلاد أكبر من أن يواجه بالمحاكم خصوصا وأن الفاسدين هم داخل السلطة أو على الأقل جزء منها ومنهم من بات يمتلك ثروات عابرة للحدود ويتخفى وراء تحالفات سياسية إقليمية ودولية تحصنه من العقوبات.

واعتبر أن المخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة كانت السبب الرئيس في الأزمات المالية والاقتصادية التي تمر بها الدولة وتسببت في معاناة المواطن، مشيراً إلى أن تلك الاتهامات إن صحت فهي جرائم خطيرة يطالها قانون العقوبات.

ويرى المراقبون أن الحديث عن ملاحقة الفساد قضائيا لا معنى له، فحجم الفساد في البلاد أكبر من أن يواجه بالمحاكم خصوصا وأن الفاسدين هم داخل السلطة أو على الأقل جزء منها ومنهم من بات يمتلك ثروات عابرة للحدود ويتخفى وراء تحالفات سياسية إقليمية ودولية تحصنه من العقوبات.

كما أن نسبة مهمة من الفساد تتخفى وراء ميلشيات مسلحة وأحزاب سياسية ولوبيات سياسية واقتصادية أقوى من سلطات الدولة وهذه النسبة تتحكم في صرف العملة وتحديد الأسعار وفي الصفقات العمومية وفي تسليح وتمويل الميلشيات والجماعات الدينية والحزبية وإدارة المؤسسات الحكومية بما فيها المصرف المركزي ذاته

فالفساد تحول الى أسلوب أداء حكومي ونظام عمل سياسي واقتصادي وعماد من أعمدة الصراع على السلطة، والفاسدون لا يمكن تحديدهم في جماعة أو كتلة أو عصابة وإنما هم أغلبية ساحقة من الفاعلين في السياسة والاقتصاد والتجارة والمجتمع والتشريع والإفتاء والميلشيات والإدارات والمؤسسات الرسمية والدبلوماسية وفي الاستثمار والنفط والغاز والخدمات والمصارف حيث بات المال العام مستباحا في غياب أي شعور بالوطنية أو بالأمانة أو بالمصلحة العامة بينما يدفع شعب الله المحتار في ليبيا ثمن ذلك من قوته وصحته ورفاهته ومن مستقبل أبنائه وبلاده.

كيف تحول الفساد في ليبيا إلى ثقافة؟

منور مليتي

تظهر التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الشافية الدولية أن ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا ما انفكت تأخذ نسقا تصاعديا خطيرا حتى باتت البلاد ضمن كوكبة البلدان التي نخرتها الظاهرة مستغلة حالة الفوضى الأمنية وغياب سلطة مركزية تفرض رقابتها على التصرف في المال العام وفي ثروات البلاد وفي شفافية المعاملات الإدارية ومسالك التوظيف في القطاعات الحكومية.

لم تكن فترة حكم نظام القذافي خالية من تجاوزات المتنفذين عسكريا وسياسيا وإداريا إذ احتلت ليبيا العام 2010 المرتبة 146 من بين 180 دولة في مؤشرا الفساد وفق تقرير منظمة الشفافية الدولية، لكن تلك التجاوزات لم تكن ممنهجة ولا هي هيكلية في ظل مؤسسات دولة مستقرة، بل كانت تعكس نوعا من استغلال بعض المسؤولين لسلطتهم ونفوذهم، لكن بعد سقوط النظام تفجرت ظاهرة الفساد تماما كما تفجرت الأوضاع السياسية والأمنية لتتحول إلى ظاهرة ممنهجة وهيكلية تنخر مختلف القطاعات والمؤسسات حتى أن ليبيا باتت تحتل المرتبة 171 عالميا في مؤشرات الفساد العام 2018 وفق تقرير نفس المنظمة.

نسق تصاعدي مفزع

تبدو قراءة نتائج تقارير منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في ليبيا على قدر من الأهمية ما يساعد على فهم التطورات التي شهدتها الظاهرة خلال السنوات الثمانية الماضية، وهي لئن كانت ظاهرة مستفحلة بشكل كبير في بلدان ما يسمى بالربيع العربي منها تونس التي تحتل المرتبة 74 عالميا، فإن النسق العام التصاعدي التي اتخذته ظاهرة الفساد في ليبيا لا يؤشر فقط على مدى استفحالها وإنما يؤشر أيضا على تزامنها مع تفكك مؤسسات الدولة والأجهزة الرقابية وحتى على تفكك منظومة الثقافة السياسية الوطنية التي تنتصر لحماية المال العام من أي شكل من أشكال المساس أو العبث به.

خلال العام 2010 حافظت ليبيا على المرتبة 146 في مدركات الفساد المالي والإداري قبل أن تتقاسم الجماعات المسلحة خارطة البلاد الجغراسياسية، لكن مع انتشار حالة

> النسق العام التصاعدي الذي اتخذته ظاهرة الفساد في ليبيا لا يؤشر فقط على مدى استفحالها وإنما أيضا على تزامنها مع تفكك مؤسسات الدولة والأجهزة الرقابية.

فوضى السلاح تراجعت إلى المرتبة 168 ثم لتقفز إلى المرتبة 172 العام 2013، وخلال الأعوام 2014 و2015 تراوحت المرتبة ما بين 166 و161، ومنذ العام 2016 بدت ليبيا وكأنها تغرق في مستنقع من الفساد، إذ ارتفع مؤشر الفساد من المرتبة 170 إلى المرتبة 172 العام 2017 ليبلغ المؤشر ذروته العام 2018 حيث باتت ليبيا تحتل المرتبة 171 وتصنف من قبل منظمة الشفافية الدولية كإحدى الدول التي فتك بها الفساد.

لم يكن النسق التصاعدي لمدركات الفساد بمعزل عن الأوضاع الداخلية سياسيا وعسكريا واجتماعيا ذلك أن «الثوار» استباحوا المال العام والثروات الليبية منذ العام 2011 لتوفير أكثر ما يمكن من السلاح وشراء الذمم والاستقواء بالمال من أجل بسط نفوذهم وسيطرتهم على الرغم من أنهم كانوا يجاهرون بأنهم مبشرين بليبيا جديدة نظيف وشفافة وديمقراطية والحال أنهم زجوا بها عمليا في مختلف أشكال الفساد المالي والإداري في حالة من الاستخفاف التي لا تستنكف من العبث بموارد رزق الليبيين وقوت عيشهم.

التسليح محرك من محركات الفساد

في ظل الفوضى الأمنية التي سبقها انهيار مؤسسات الدولة العسكرية والسياسية والإدارية الرقابية وفي ظل استنجاد «الثوار» بلغة السلاح سواء لإدارة المناطق التي يسيطرون عليها أو لمواجهة بعضهم البعض بات المال العام والثروات الليبية يمثل الرهان الوحيد الذي تراهن عليه مختلف الجماعات المسلحة لا فقط للاستقواء من خلال تجنيد شباب مغرر بهم ومرتزقة وإنما أيضا لتوظيفه استراتيجيا لضمان أكثر ما يمكن من التموقع العسكري والسياسي ضمن مؤسسات الدولة الليبية التي كانوا يحلمون ويبشرون بها في نوع من الاستهتار لا يخلو من الغباء السياسي بالتاريخ الليبي العريق.

> لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا خارج محركات التسليح، ذلك أن ثقافة التغيير بقوة السلاح تستبطن في طياتها ثقافة النهب والسرقة والسطو على المال العام.

وانتهجت الجماعات المسلحة عمليات السطو على المصارف، وخلال العام 2013 سطت جماعة مسلحة على شاحنة نقل الأموال التابعة للبنك المركزي في مدينة سرت ونهبت نحو 55 مليون دولار وصنفت الحادثة على أنها كارثة حقيقة يضاف إلى ذلك عملية سطو العام 2014 على مصرف شمال إفريقيا في سرت أيضا وتم نهب نحو بحوالي 2 مليون دينار ليبية.

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا خارج محركات التسليح، ذلك ان ثقافة التغيير بقوة السلاح تستبطن في طياتها ثقافة النهب والسرقة والسطو على المال العام وعلى الثروات، ومثل هذه الثقافة لا تمثل فقط مدخلا للاستحواذ على أكثر ما يمكن من الثروات وإنما الأخطر من ذلك أنها تشرع للفساد وترى فيه ممارسة مشروعة لا تستنكف عن استباحة قوت الليبيين المعيشية تحت ذريعة حاجة «الثورة» إلى المال لمواجهة «أعدائها وأعداء الشعب».

وحين نقارن بين فترة حكم القذافي وما بعدها نلمس بكل يسر أن هناك هوة سحيقة بين التجاوزات بشأن العلاقة بالمال العام وبين استفحال الفساد لا كظاهرة طارئة على المجتمع الليبي فقط وإنما كعملية هيكلية ممنهجة تستهدف مختلف المؤسسات والمجالات تتغذى من عقلية استباحة لكل ما هو متاح من ثروات بعيدا عن أي شكل من أشكال النظر إلى المال العام على أنه ملك للشعب الليبي وليس ملكا لهذه الجماعة المسلحة أو تلك وبعيدا عن أي وازع أو رادع وطني يحول دون ثقافة استشراء الظاهرة.

وتعكس ظاهرة الفساد «عقلية التدمير»، تدمير كل ما كان تحت قبضة نظام القذافي بما في ذلك مؤسسات الدولة على الرغم من أن هناك فرقا شاسعا بين النظام والدولة، فالنظام هو جملة من الخيارات التنموية والاجتماعية والسياسية التي تسود خلال فترة معينة أما الدولة فهي الإطار الانتمائي لجميع الليبيين ورمز كيانهم الوطني مهما اختلفت مرجعياتهم الفكرية والسياسية ومهما اختلف انحدارهم الاجتماعي والقبلي، فقد استهدف

الفساد أول ما استهدف الحاضنة الاقتصادية للدولة بتعلة أنها دولة القذافي.

انتشار ظاهرة الفساد

الفوضى الأمنية والسياسية لا تقود سوى إلى اجتثاث منظومة القيم والأخلاق في أبعادها المتعددة، السياسية والاجتماعية لتعصف بما يسميه علماء الاجتماع بقيم التوجيه، أي القيم التي تمثل عقدا اجتماعيا ينظم علاقة الناس بعضهم ببعض كما تنظم علاقتهم بمؤسسات الدولة وبالمال العام وبطريقة التصرف فيه ويبدو أن هذا ما حصل ويحصل اليوم في ليبيا إذ تجردت تلك القيم من قدرتها على التوجيه لتحل محلها منظومة قيم توجيه جديدة لا تهدف سوى إلى إضفاء الشرعية المزعومة على ما هو ممنوع لا قانونيا فحسب وإنما أخلاقيا واجتماعيا.

في العام 2011 وبمجرد سقوط نظام القذافي تسربت معلومات مفادها أن مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي وافق على تسليم إحدى الشخصيات السياسية النافذة مبلغا ماليا يقدر بنحو 238 ألف دولار من خزينة الدولة قصد دعم الجماعات المسلحة ومن ثم دعم «الثورة» غير أن تلك الأموال منها ما تبخر ومنها ما تم توزيعه خلافا للقانون.

وشهدت ليبيا، وفق هيئة الرقابة، عملية فساد تم تصنيفها بالكبرى طالت المؤسسة الليبية للاستثمار حيث تبخر من رصيدها في بيروت نحو 2.15 مليار دولار تم تحويل وجهتها من مصرف ليبيا المركزي إلى وجهة مجهولة واللافت أن مصطفى عبد الجليل لم يبذل الجهود

> حين نقارن بين فترة حكم القذافي وما بعدها نلمس أن هناك هوة سحيقة بين التجاوزات بشأن العلاقة بالمال العام وبين استفحال الفساد لا كظاهرة طارئة فقط على المجتمع الليبي وإنما كعملية هيكلية ممنهجة تستهدف مختلف المؤسسات والمجالات.

اللازمة للتدقيق في مآل المبلغ والجهات التي تسلمته.

واللافت أن ثقافة الفساد واستباحة المال العام تسللت إلى هيئة مكافحة الفساد إذ قررت هيئة الرقابة الإدارية التابعة لمجلس النواب في شهر جويلية 2017 إيقاف رئيس الهيئة و4 موظفين آخرين من موظفي الهيئة عن العمل، بعد اكتشاف تجاوزات إدارية ومالية.

وتصنف هذه الحادثة من أخطر عمليات الفساد التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الثمانية الماضية لا بالنظر إلى حجم التلاعب بالملفات أو المال العام وإنما لكون الظاهرة عصفت بالمؤسسة المعنية بمكافحة الفساد لتترسخ في الأذهان أن موجته جرفت حتى المؤسسات المعنية بمحاربتها وتشير إلى أن حالة من مأسسة الفساد وغياب الهيئات التي تعمل بناء على مبدأ تقديس المال العام والشفافية في التعامل مع الملفات.

وأقر البنك المركزي بأن عمليات التوظيف المزدوج قادت إلى إثقال كاهل موازنة الدولة التي تضخ سنويا رواتب تفوق 5 مليار دولار الأمر الذي قاد بدوره إلى تراجع حجم الاحتياطي المالي إلى أقل من 30 مليار دولار بعد أن كان في حدود 150 مليار دولار خلال فترة حكم نظام القذافي أي أنه تراجع بنسبة تقدر بأكثر من 200 بالمئة.

ولم تنج حكومة الوفاق من شبهات الفساد حيث أعلن نعمان محفوظ الشيخ رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في شهر مارس 2018 أن حكومتي الوفاق والمؤقتة لديها شبهات فساد موضحا إلى أن ذلك يعود إلى حالة الانقسام الإداري والسياسي في ليبيا.

نهب النفط

يمكن تصنيف حالات النهب التي طالت النفط الليبي خلال السنوات الثمانية الماضية من أخطر عمليات الفساد على الإطلاق لكون الاقتصاد يقوم على مخزون هائل من الذهب الأسود ولكون الجماعات الإرهابية حولت حقول النفط إلى خزان مالي بامتياز يصعب على السلطات الليبية والخبراء تقدير حجم الفساد الذي استنزف القطاع الحيوي من خلال تهريبه إلى الخارج وغسل أمواله بطرق ملتوية.

> يبدو وفق المؤشرات أن الفساد في ليبيا تحول من ظاهرة لا يخلو منها أي بلد إلى «ثقافة» تكاد تجتاح مختلف المجالات والفئات بما فيها الطبقة السياسية.

وفي اعقاب اغتيال صحافية إيطالية تدعى دافني كروانا غاليتزيا تم في أكتوبر 2017 الكشف عن شبكة تهريب مافيوزية للنفط الليبي وترافقت العملية مع إعلان الشرطة الإيطالية أنها رصدت 30 رحلة من ليبيا إلى صقلية، وقد وصلت كميات من النفط إلى إسبانيا وفرنسا».

الفساد من ظاهرة إلى ثقافة

يبدو وفق المؤشرات أن الفساد في ليبيا تحول من ظاهرة لا يخلو منها أي بلد إلى «ثقافة» تكاد تجتاح مختلف المجالات والفئات بما فيها الطبقة السياسية إذ يتم التعاطي مع المال العام ومع الثروات باعتبارها «غنيمة» من غنائم «الثورة» وفي أحدث تقرير له قال ديوان المحاسبة إن «الحقيقة التي يتجاهلها كثيرون هي أن مستوى الفساد في المجتمع وصل إلى 86 بالمئة، وهو ما يتطلب أولاً الاعتراف بأنه متجذر في العقول والأفكار، وأصبح ثقافة عامة، وعملاً يومياً تمارسه أغلب قطاعات المجتمع بقطاعيه العام والخاص دون استثناء».

ودفع انتشار ثقافة الفساد بفوزي الطاهر النويري عضو لجنة متابعة الأجهزة الرقابية، إلى التأكيد في تصريحات صحفية على أن «الفساد مستفحل في بلادي، وهذا الملف كبير وشائك، لكن لم نسمع أن مسؤولاً واحداً حُوكم في هذه الجريمة».

ووفق الخبراء تحتاج ليبيا إلى الكثير من الوقت للقضاء على الفساد المالي والإداري بعد ما تحول إلى ثقافة غنائمية تستبيح السطو على المال العام وتشرع له وهم يرون أن الحل الوحيد يتمثل في تركيز مؤسسات دولة قوية حازمة ومهابة تقود مشروعا وطنيا يقوم على منظومة من القيم التي ترسخ في الأذهان أن الفساد يعد خطا أحمر.

تقرير ديوان المحاسبة...

جدل واسع وردود فعل متباينة

عبد الباسط غبارة

كشف التقرير السنوي، الذي أصدره ديوان المحاسبة الليبي، عن علميات فساد في مؤسسات الدولة المختلفة، في ظل إنفاق مخيف من قبل الحكومات، وصل إلى 278 مليار دينار خلال 5 سنوات في الفترة من 2012 إلى 2017، في وقت تتواصل فيه معاناة المواطن بشكل يومي في أغلب المناطق بسبب نقص السيولة وقلة السلع الغذائية وتأخر الرواتب.

وأثار تقرير ديوان المحاسبة حالة استياء شعبية كبيرة وضجت مواقع التواصل الاجتماعي بحالة من السخط والغضب والصدمة حول ما آلت إليه الأوضاع في ليبيا وتباينت حوله ردود الفعل حول. ففي حين اتجهت أطراف لرد الاتهامات عن نفسها، طالبت أخرى بضرورة تقصي الحقائق ومعاقبة المسؤولين. وبين هذا وذاك، كانت الاتهامات حاضرة للرد على ما وصفه البعض «بفضيحة فساد كبرى»، رسمت حقيقة الأوضاع المتردية في بلد يعيش أزمة خانقة منذ سنوات.

وأدانت المنظمة الليبية للسلم والإغاثة حجم الفساد الذي ورد بتقرير ديوان المحاسبة حول المصروفات التي خصصت لتجهيزات مكتبية لأعضاء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، والتي اعتبرتها لا طائل منها. ووصفت المنظمة، في بيان لها، هذا الفساد الحكومي بالعبث في المال العام، مطالبة الجهات الرقابية بفتح تحقيق عاجل وعلى أعلى مستوى بمحاسبة المسؤولين عنه، مطالبة إياها بضرورة وضع معايير رقابية للصرف عليها و تحديد أوجه الصرف و التصرف. وأتهمت المنظمة، الرئاسي بغياب المسئولية الأخلاقية لديه بسبب هذا الكم الهائل للفساد في الوقت الذي يسعى فيه الجميع إلى جمع المال من أجل تقديم المساعدات للنازحين والاسر المحتاجة في ظل الأوضاع الراهنة في مختلف ربوع البلاد.

الاتهامات التي طالت مسؤولين كبارا في الدولة، دفعت فاطمة الحمروش، وزيرة الصحة السابقة، للتساؤل حول الجهة التي من المقرر أن تحاسب المتهين المذكورين في تقرير ديوان المحاسبة، قائلة:«من سيقوم بهذه المهمة؟». وأكدت الحمروش، في تدوينة على حسابها الرسمي بـ«فيسبوك»، «إن مثل هذا التقرير في الدول المستقرّة يُسقط حكومات، ويودع بالسجن جميع المتهمين لخطورة التهم، ويبدأ تحقيقا عاجلاً لتبيان الحقائق واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية حيالها، لكن في في ليبيا الأمر مختلف. . فمن سيحقق مع من؟ وجميع المؤسسات متورطة»، على حد قولها.

تساؤلات سرعان ما رد عليها، المجلس الأعلى للقضاء في ليبيا، الذي طالب النائب العام بكشف حقائق تقرير ديوان المحاسبة بطرابلس، واحالة من يثبت تورطه بارتكاب مخالفات مالية وادارية للعدالة. وطلب المجلس من النائب العام الاتصال الفوري والمباشر بديوان المحاسبة لطلب إرفاق محاضر الاستدلالات التي قام بها الديوان مع كافة الوثائق والمستندات والأدلة المؤيدة لتلك الاتهامات والوقائع. مؤكدا أنه لن يتهاون ولن يتوان عن القيام بواجبه في التحقيق والمحاكمة وعقاب كل مجرم وفاسد أضر بالوطن والمواطن مهما كانت صفته وأيا كان موقعه.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، أعلن ترحيبه ببيان المجلس الأعلى للقضاء، وقال في بيان له، إنه يؤيد ما جاء في البيان من دعوة النائب العام لدراسة تقرير ديوان المحاسبة وكشف الحقائق المتعلقه به وإحالة من يثبت تورطه بارتكاب مخالفات مالية إلى القضاء. وأعلن الرئاسي أن الإدارات المختصة في حكومة الوفاق تدرس ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة وستقدم ردها في هذا الشأن عبر القنوات التي حددها القانون، وفق تعبير البيان.

فيما سارع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، بتكليف أشرف الدوس الدرسي المستشار القانوني لرئاسة مجلس النواب بالعمل على تقديم بلاغ إلى النائب العام من أجل فتح التحقيقات القانونية اللازمة حول المخالفات والتجاوزات المالية التى وردت في تقرير ديوان المحاسبة، ومحاسبة كل مخالف ومتجاوز وسارق للمال العام وفق القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص. بحسب ما صرح به المستشار الاعلامي لرئاسة مجلس

> كشف التقرير السنوي، الذي أصدره ديوان المحاسبة الليبي، عن علميات فساد في مؤسسات الدولة المختلفة، في ظل إنفاق مخيف من قبل الحكومات، وصل إلى 278 مليار دينار خلال 5 سنوات في الفترة من 2012 إلى 2017.

النواب فتحي عبد الكريم المريمي، في تعميم صحفي خص «بوابة أفريقيا الإخبارية» بنسخة منه.

من جهتها، اتجهت بعض الأطراف للدفاع عن نفسها بعد أن طالها لهيب تقرير ديوان المحاسبة، فوزارة المالية بحكومة الوفاق الوطني، أعلنت الأحد 27 مايو 2018، عن تشكيل لجنة فنيّة تضم وكيل الوزارة ومديري الإدارات المعنية، لدراسة تقرير ديوان المحاسبة للعام المالي 2017، والتحقق بما ورد به واستخلاص النتائج الفنية. وأشارت الوزارة، في بيان لها، إلى أنّها «ستقوم بمتابعة كافة الملاحظات والعمل على تصحيحها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال التوصيات»، مرحبة في الوقت نفسه بقيام الأجهزة الرقابية بدورها في «المتابعة والتصحيح واكتشاف الأخطاء واستدراكها وضمان عدم تكرارها».

ودعت الوزارة إلى «ضرورة معاقبة المخالفين إن ثبت تورطهم»، مطالبة ديوان المحاسبة بإخطار الجهات الحكومية بملاحظاته ونتائج مراجعته وتلقي الردود من تلك الجهات، لافتة إلى أنه في حال التأكد من وقوع مخالفات تمثل جنحا أو جنايات وجب عليه إحالة الأشخاص المرتكبين لها للتحقيق وعرض تلك الجرائم أمام القضاء.

وزارة التعليم بحكومة الوفاق، بدورها كلفت لجنة لدراسة تقرير ديوان المحاسبة والرد عليه، وخلال الاجتماع الذي عقد بمقر الوزارة بطرابلس، الإثنين 04 يونيو 2018، أطلعت اللجنة وزير التعليم بحكومة الوفاق عثمان عبد الجليل على نتائج أعمالها والردود المعدة من قبل كل الجهات المعنية بالوزارة كلا فيما يخصه، والتي كانت مدعومة بمستندات لإثبات بعض الملاحظات. وكلف الوزير مكتبي المتابعة وتقييم الأداء وضمان الشفافية ومكافحة الفساد بتجميع الردود وإعدادها في إطارها النهائي ليتسنى للوزارة مخاطبة الجهات المختصة وإحاطة الحكومة والرأي العام بعمل القطاع.

على صعيد آخر، نددت عدة أطراف بتقرير الديوان وتخلل ذلك اتهامات ومبررات. فالحكومة المؤقتة، اتهمت على لسان الناطق الرسمي باسمها، حاتم العريبي، رئيس ديوان المحاسبة خالد شكشك، بأنه ينتحل صفة رئيس ديوان المحاسبة ويمارس سلطة الأمر الواقع خاصة وأن مجلس النواب أعفاه من مهامه في جلسة رسمية بنصاب قانوني. وأكد العريبي، في بيان له، أن كل ما ذكر من أرقام قد صرفت وأوردها التقرير المعروض ليس للحكومة المؤقتة أية علاقة بها لا من قريب أو من بعيد ، لافتا إلى أن الحكومة المؤقتة منذ نيلها ثقة مجلس النواب في العام 2014 وهي تعمل من خلال الاقتراض القانوني عبر المصرف المركزي الشرعي بمدينة البيضاء.

وقال الناطق باسم الحكومة المؤقتة، إن الأموال التي ذكرها التقرير تصرف من طرابلس من خلال حكومات الأمر الواقع التي استحوذت على الإيراد الوحيد للدولة متمثلا في عوائد بيع النفط، مؤكدا أن ثلاثة أرباع ليبيا حرمت منه بسبب أنها تتبع الشرعية الدستورية والقانونية. واعتبر العريبي أن ما يقوم به المجلس الرئاسي من اعتماده لميزانيات دون قانون سيعرضهم للمساءلة القانونية والقضائية قريباً ، وأكد أن الحكومة المؤقتة واضحة أمام الرأي العام في كل ما تقوم به من صرف لكل الجهات التابعة لها وفق القانون، مشيرا إلي أن الحكومة المؤقتة مستعدة لتقديم كل الدلائل لكل الجهات الشرعية و للمحاسبة لكل درهم ودينار خرج من ميزانياتها أمام الشعب الليبي.

> أعلن الرئاسي أن الإدارات المختصة في حكومة الوفاق تدرس ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة وستقدم ردها في هذا الشأن عبر القنوات التي حددها القانون.

أما دار الإفتاء في طرابلس، فقد اتهمت في بيان لها ديوان المحاسبة بغير المنصف نظرا لكشفه العديد من المخالفات

والتجاوزات التي قامت بها الدار دون ذكر المبلغ المخصص من المالية للدار. وأرجع البيان، سبب عدم تضمين ديوان المحاسبة لذلك المبلغ لكونه أمر يعد محرجٌ له، فهو يذكر ما يَعدّه مؤاخذات في ميزانية لم تتجاوز 200 ألف دينار في عام كامل، والذي لا يعد مبلغا أمام تجاوزات المسؤولين عن السياسة المالية في الدولة.

وفند البيان توضيحات حول تجاوزات تقرير ديوان المحاسبة، مشيرا بأن تلك الملاحظات تنقسم إلى جزأين الأول ملاحظات متكررة منذ العام الماضي حيث تم الرد عليها في مراسلات إلى الديوان في وقت سابق، والآخر ملاحظات غير مكررة اعتبرها ليست مخالفات لا مالية ولا إدارية و إنما تحميلا لمسؤوليات غير موكل بها.

المصرف المركزي لم يتأخر في الرد على تقرير ديوان المحاسبة، ولم يخلو رده من اتهامات شكلت طابعا مميزا في علاقة الطرفين مؤخرا. ففي بيان له، نشر الإثنين 28 مايو 2018، قال المركزي، إن تقرير ديوان المحاسبة يستعرض «وجهة نظر أحادية، بعيدا عن الموضوعية، وبالمخالفة للقانون». وقال إن إعداد التقرير «يستلزم أن يكون نتاج مراجعة واعتماد الحساب الختامي للمصرف المركزي وهو ما لم يقم به منذ 2010

وعقب ذلك، عقدت إدارات مصرف ليبيا المركزي اجتماعاً موسعا بحضور المحافظ الصديق الكبير، وبينَ المكتب الإعلامي للمصرف انه جرى خلال الاجتماع «الاتفاقُ على آلية إعداد الردود والتوضيحات، كما تمَّ تشكيل فريق عمل يتولى تجميع ردود إدارات المصرف المركزي على ما ورد في تقرير الديوان من مغالطات وما تضمنه من تضليل للرأي العام، على أن يتم الانتهاء من تجميع تلك الردود خلال أسبوعين من تاريخه، ليتم إحالتها إلى المحافظ مع التوصية بإحالتها إلى ديوان المحاسبة وبقية الجهات والأطراف المعنية».

انتقادات المؤسسة الوطنية للنفط، كانت أقل حدة، حيث أكدت في كتاب وجهه رئيس مجلس إدارة المؤسسة، مصطفى صنع الله، إلى رئيس ديوان المحاسبة خالِد شكشك، إن «المؤسسة الوطنية للنفط سترد على التقرير فقرة بفقرة بالحجة والدليل والنص القانوني لحماية المؤسسة ومركزها القانوني والمالي»، مشيرا إلى أن «المؤسسة ستتخذ كافة الوسائل القانونية الممكنة في حال عدم معالجة الديوان لهذه الإدعاءات المرسلة». وأشار صنع الله إلى، أن «الملاحظات الواردة بالتقرير لا أساس لها وبنيت على الظنّ بدل التحقق والتأكد والتقييد وفق النص القانوني، مؤكدا أن التقرير تضمن عدة مغالطات».

رئيس هيئة الاعلام الخارجي في الحكومة المؤقتة عريش سعيد ، الذي اتهمه تقرير ديوان المحاسبة باختلاس أموال كانت مخصصة لقناة الساعة الفضائية، توعد بمقاضاة الديوان الذي يرأسه خالد شكشك. واصفا الاتهامات التي ساقها ضده التقرير بأنها «أباطيل وكذب بواح». وأعلن عريش عن مباشرته رفع دعوى قضائية ضد الديوان ليكون القضاء الليبي هو الحكم الفصل.

ردود الفعل حول تقرير ديوان المحاسبة شملت أيضا أطراف أجنبية، في ظل إتهامات ساقها التقرير لشركات دولية اتهمها بتهريب العملات الأجنبية. وقالت «صحيفة مالطا توداي» أنها لم تتمكن من التحقق من «مزاعم ديوان المحاسبة» الذي قال إن 44 شركة ليبية و 24 شركة أجنبية يمكن أن تكون مشاركة في «تهريب الأموال» باستخدام خطابات اعتماد مزيفة ، واتهمتها بإلحاق الضرر باقتصاد ليبيا.

وذكرت الصحيفة المالطية أنها قامت بالتواصل مع أحد مالكي خدمات «تاكس فري سرفس»، ديوني دراغو، الذي أنكر أي مزاعم عن مخالفات على النحو الذي اقترحه تقرير الديوان. وقال ديوني «خطاب الاعتماد

> أثار تقرير ديوان المحاسبة حالة استياء شعبية كبيرة وضجت مواقع التواصل الاجتماعي بحالة من السخط والغضب والصدمة حول ما آلت إليه الأوضاع في ليبيا.

الأخير الذي تلقيته من ليبيا كان في عام 2016 ولم أتلق أي دفعة أخرى من البنك المركزي أو أي بنك ليبي آخر. لا أعرف كيف تم ذكر شركتي في تلك القائمة ، ولماذا. ربما لأن أحدهم هناك لا يحبني».

وبين الإجراءات الرسمية ومحاولات التبرير والنفي والاتهامات المتبادلة، تصاعدت الأصوات المطالبة بوضع حد للفساد وسط حالة من الاستياء إلى حد الدعوة للثورة والتي وجهها عميد بلدية تاجوراء حسين بن عطية، على خلفية تقرير ديوان المحاسبة. وخاطب بن عطية الليبيين بقوله«اطلعوا للشوارع أو علقوا أعمالكم أو إضراب عام واعتصامات و رفض كامل للواقع الحالي»، مضيفا بأنه في حال عدم الثورة «فستمتد الأزمة و تطول المحنة وتتفاقم المصائب على رؤوسكم، ومن غير ثورة تغير الواقع فلن تنالوا حقوقكم وسيستمر الظلم والقهر على المواطن الضعيف، وان لم تفعلوا فلا تلوموا إلا أنفسكم، وتحملوا اللي صاير فيكم».

أما مقرر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، أحمد حمزة، فقد ذهب إلي حد المطالبة بتحقيق دولي في قضية الفساد، حيث دعا حمزة، ديوان المحاسبة إلى إرسال نسخة من التقرير للمنظمة الدولية لمكافحة الفساد، قائلا علينا العمل على فضح وكشف كل من تشوب إدارته عمليات فساد ومحاسبته على إساءة استخدام سلطاته. كما دعا كل من لجنتي الخبراء والعقوبات الدوليين بمجلس الأمن الدولي إلي التعاون مع ديوان المحاسبة المالية في ليبيا من أجل ملاحقة ومحاسبة الأطراف والكيانات المتورطة في هذه الجرائم الاقتصادية والفساد والاختلاس المالي الذي ارتكبته الحكومات المتعاقبة والحالية والوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية، والعمل علي تتبع الأموال المنهوبة والمهربة واسترجاعها إلي خزينة الدولة الليبية.

> بالرغم من أن ظاهرة الفساد في ليبيا كانت جلية وواضحة خلال السنوات الماضية، خاصة مع تصُنيفها ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية الذي كان آخره في فبراير الماضي، إلا أن تقرير ديوان المحاسبة مثل صدمة كبيرة لاحتوائه على أرقام مخيفة وتفاصيل تصور استشراء الفساد في كافة قطاعات الدولة.

دعوة أيدها أيضا الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بليبيا «عبد المنعم الحر»، الذي اعتبر ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة، أمر خطير يتمثل في إهدار المال العام ويستلزم التحقيق فيه. ودعا الحر، في تصريح صحفي، ديوان المحاسبة إلى إرسال نسخة من التقرير للمنظمة الدولية لمكافحة الفساد، قائلا «علينا العمل على فضح كل من تشوب إدارته عمليات فساد». مشيرا إلى أن «هذه جرائم بحق المال العام لا تسقط بالتقادم ويفتح فيها التحقيق يوما ما».

فيما طالب التجمع الوطني الليبي، بإنشاء منظمة رقابية وطنية انتقالية مستقلة تعمل بالتنسيق مع ديوان المحاسبة والجهاز القضائي ومهمتها الرئيسية منع الخروج الآمن للفاسدين والمفسدين وناهبي المال العام من مسئولين وموظفين ومتعاونين بمختلف المستويات تسمى «المجلس الوطني الأعلى للحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد».

وشدد التجمع، في بيان توصلت بوابة افريقيا الاخبارية إلى نسخة منه، على أن «الثغرة الرئيسية في مكافحة الفساد هي عدم تعاون الأجهزة التنفيذية المتورطة في الفساد، بما يجعل إطلاق جسم مستقل وذي صلاحيات أمرا ضروريا للحفاظ على ما تبقى من موارد وثروات البلد على أن يكون هذا الجسم سيد نفسه إلى حين العبور نحو مرحلة الاستقرار». وأكد التجمع أن ما يدعو إليه «لا يستهدف أية جهة أو كيان إلا الفاسدين والمتورطين في النهب وإهدار المال العام».

بالرغم من أن ظاهرة الفساد في ليبيا كانت جلية وواضحة خلال السنوات الماضية، خاصة مع تصُنيفها ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية الذي كان آخره في فبراير الماضي، حيث احتلت المرتبة الأخيرة مغاربياً و171 عالمياً من بين 180 دولة، إلا أن تقرير ديوان المحاسبة مثل صدمة كبيرة لاحتوائه على أرقام مخيفة وتفاصيل تصور استشراء الفساد في كافة قطاعات الدولة، فيما تزداد يوما بعد يوم معاناة المواطن الليبي الذي بات يفتقر لأبسط حاجاته الأساسية.

الفساد في ليبيا بعد فبراير...

الخطر الذي يخرب اقتصاد البلاد

رامي التلغ

تعاني ليبيا منذ سبع سنوات على سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي العديد من المشاكل، من الاقتتال الداخلي بين المليشيات، إلى التهديدات المتواصلة للتنظيمات الجهادية مختلفة العناوين وعلى رأسها تنظيم داعش. لكن أكبر الإشكالات التي تعاني منها ليبيا منذ «الثورة» هي ظاهرة الفساد التي ضربت كل مؤسسات الدولة دون أن يكون لها رادع.

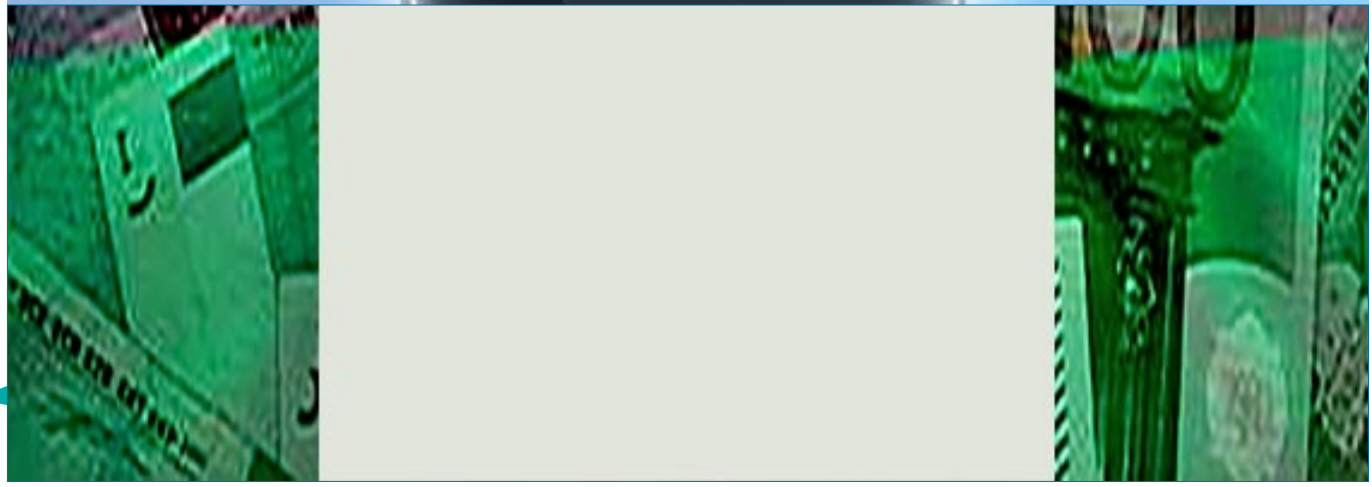

الفساد في ليبيا مستشر على نطاق واسع، وفي كل المفاصل في كل المناطق شرقيّها وغربيّها، حيث تلحق العديد من المسؤولين السياسيين من كلا الجانبين شبهات الفساد، من خلال استغلال مناصبهم في المؤسسات الحكومية والقيام بتعيينات عشوائية لموظفين، ليست لهم أي خبرة أو مستوى تعليمي، فضلا عن إهدار أموال الدولة على الميليشيات من أجل كسب ولاءاتهم، وغيرها من الممارسات التي تساهم في مزيد تعقيد الوضع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

في أكتوبر من العام 2010، أشهرًا قليلة قبل اندلاع أحداث 17 فبراير في ليبيا في العام 2011، أصدرت منظمّة الشفافية الدولية تقريرها السّنوي في برلين، وكان ترتيب ليبيا حينها في المرتبة 146 عالميا في مؤشّر الفساد. أمّا بعد الأحداث فإنها تراجعت سنة بعد أخرى وبقيت تتراوح بين المرتبة 168 و172، وهي مراتب متأخرة في مؤشرات الفساد في العالم.

ومؤشّر الفساد هو مؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية، و يتراوح هذا المؤشر ما بين 100-0، المؤشر صفر هو أعلى مستويات الفساد في حين أن المؤشر 100 يعني أعلى درجات مكافحة الفساد. ورغم الشعارات التي كانت مرفوعة في سياق «الربيع العربي» المطالبة أساسا بالإصلاح والدّيمقراطيّة ومحاربة الفساد، إلاّ أن المؤشرات واصلت ارتفاعها، مع تواصل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وانهيار الدّولة ومؤسساتها، وبقيت ليبيا دائما في المراتب العشر الأخيرة.

وفي العام 2016 قفزت ليبيا من جديد في اتجاه ارتفاع نسب الفساد حيث جاءت في المرتبة 170 من أصل 176 دولة شملها التقرير بمؤشر 14 نقطة، فيما أظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 لمنظمة الشفافية الدولية أن ليبيا احتلت المرتبة 171 عالميًا إذ نالت 17 نقطة.

الفساد في ليبيا مستشر على نطاق واسع، في كل المفاصل وفي كل المناطق شرقيّها وغربيّها، حيث تلحق العديد من المسؤولين السياسيين من كلا الجانبين شبهات الفساد، من خلال استغلال مناصبهم في المؤسسات الحكومية والقيام بتعيينات عشوائية لموظفين.

في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) 2017، اصطف عشرات المواطنين أمام مجلس النواب الليبي بمدنية طبرق (شرق والبلاد)، وهم يهتفون ضد مسؤول كبير في ديوان المحاسبة التابع لمجلس النواب، ويطالبون بمحاسبته وإقالته، بسبب ما وصفوه بـ«تورطه في قضايا فساد»، كما اتهموا بعض النواب بالتستر عليه؛ لكن هذه ليست المرة الأولى التي يحتج فيها

مواطنون للتنديد بوجود فساد، كما أن هذا المسؤول في ديوان المحاسبة ليس أول من يشار إليه في مثل هذه «الاتهامات»، حيث سبق لهيئة الرقابة الإدارية التابعة للبرلمان أن أوقفت في سبتمبر (أيلول) 2017 رئيس هيئة مكافحة الفساد، وأربعة موظفين آخرين من موظفي الهيئة عن العمل، بعد «اكتشاف ارتكابهم عدة تجاوزات إدارية ومالية». وجاء قرار الإيقاف بعد تحقيقات أجرتها الهيئة بشأن «تجاوزات إدارية ومالية»، وشمل القرار رئيس هيئة مكافحة الفساد، ونائبه، ورئيس الشؤون الإدارية، والمراقب المالي، والمراجع الداخلي أيضاً.

ليس هذا فقط؛ بل حتى مصرف ليبيا المركزي في العاصمة طرابلس أحال هو أيضاً ملفات «فساد مالي وقضايا غسل أموال» في العاشر من سبتمبر الماضي، بما تزيد قيمته عن 4 مليارات دينار ليبي (الدولار الأميركي يعادل 9.5 دينار ليبي) إلى مكتب النائب العام.

وأمام تبادل الاتهامات بين المسؤولين والسياسيين في شرق البلاد وغربها، حول المتسبب في «تغول الفساد»، انتعشت السوق السوداء، وزادت الضغوط على الفئات الأقل دخلاً، وتفاقم غلاء المعيشة، ما تسبب في ازدياد الأزمات المعيشية في أغلب المناطق الليبية؛ خاصة في ظل الاقتتال والانفلات الأمني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ونقص الإمدادات الغذائية، وتأخر صرف رواتب العاملين، إلى جانب أزمة نقص السيولة في بعض المصارف.

وحسب متخصصين ليبيين، فإن «الفساد في ليبيا» لا يتوقف على قطاع بعينه، ولا يختلف في شرق البلاد عن غربها، معتبرين أنه يتمدد ابتداءً من نهب احتياطي العملة الصعبة عن طريق الاعتمادات والعمل بالسفارات، والتزوير وتهريب الأموال، وأنه تسبب في أوضاع كارثية.

> رغم الشعارات التي كانت مرفوعة في سياق «الربيع العربي» المطالبة أساسا بالإصلاح والدّيمقراطيّة ومحاربة الفساد، إلاّ أن المؤشرات واصلت ارتفاعها، مع تواصل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وانهيار الدّولة ومؤسساتها، وبقيت ليبيا دائما في المراتب العشر الأخيرة.

وفي أحدث تقرير له، وجّه ديوان المحاسبة الليبي في العاصمة اتهامات صريحة لأشخاص وجهات لم يسمها، بالفساد والخيانة، ورصد وقائع فساد في قطاعات عدة، وقال إن ليبيا لا تزال تعاني من (دواعش) الاعتمادات والتحويلات الخارجية من مصرفيين فاسدين، وتجار خونة لم يراعوا حاجة المواطن البسيط في الغذاء، وهم حتى الآن يستمرون في نهش ما تبقى من مقدرات الوطن، مستغلين ما تمر به الدولة من تشتت وصراعات.

وأمام شُح المعلومات في ليبيا، قدّم ديوان المحاسبة كماً هائلاً من وقائع فساد، وقال إن ضعاف النفوس يستغلون حالة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المجتمع، مبرزا أن ليبيا تعد وفقاً لمنظومة الشفافية الدولية من أكثر ست دول فساداً في العالم، حيث منحتها المنظمة 14 نقطة فقط من أصل 100 في النزاهة والشفافية، في مؤشر مدركات الفساد الصادر عام 2016.

وذهب ديوان المحاسبة إلى أن الحقيقة التي يتجاهلها كثيرون هي أن مستوى الفساد في المجتمع وصل إلى 86 في المائة، وهو ما يتطلب أولاً الاعتراف بأنه متجذر في العقول والأفكار، وأصبح ثقافة عامة، وعملاً يومياً تمارسه أغلب قطاعات المجتمع بقطاعيه العام والخاص، تشمل المسؤول، والموظف، والتاجر، والمقاول، والعامل، والمواطن، والطالب، والشرطي، والعسكري، وغيرهم، دون استثناء. وقدم ديوان المحاسبة في تقريره نموذجاً لفساد المسؤول في الدولة، بقوله إن إهدار المال والتقصير في حفظه وصيانته واستخدامه في غير الأغراض المخصص لها زاد عن الحد، إلى جانب إساءة البعض استخدام سلطاتهم قصد تحقيق منافع للغير دون وجه حق، بالإضافة إلى الاستحواذ على المناصب، رغم ضعف الكفاءة، فضلاً عن تبديد مخصصات بالعملة الصعبة لشراء السلع التموينية.

كما تحدث ديوان المحاسبة عن «فساد التعيينات، وعقود العمل التي تبرم للوساطة والمحسوبية بأعداد كبيرة دون حاجة لها، والتلاعب في العُهد التي تصرف بمبالغ كبيرة دون تسويتها، أو تسويتها بموجب مستندات ملفقة.

وحسب التقرير أيضاً، فقد تضمنت ملفات الفساد إبرام اتفاقيات تعويض للمقاولين

لا يستحقونها، وتغريم الدولة مبالغ طائلة، فضلاً عن التنازل عن الإدارة لصالح الشريك الأجنبي، إلى جانب التحايل والتلاعب في عقود التأمين الطبي، والتوسع في إبرام العقود وتكليفات العمل المباشرة، دون دراسة أو حاجة، وضرب التقرير مثلاً لذلك، وقال إن وزيراً سابقاً للتربية والتعليم أبرم 110 عقود بشكل مباشر.

كما رصد ديوان المحاسبة ما أسماه «ظواهر فساد الموظفين»، ومن بينها تزوير الشهادات المهنية والجامعية للحصول على علاوات ومناصب، والاستحواذ على أصول المؤسسة لأغراض خاصة، وتسوية العهد بمستندات ملفقة، والحصول على مقابل عمل إضافي، ومزايا ومكافآت غير مستحقة، فضلاً عن التواطؤ مع مقاولين، أو المتعاقد معهم في اعتماد وتمرير أعمال غير منفذة، أو مواد غير موردة.

حالات الاعتداء على المال العام في البلاد لم تقف عند تبديد مخصصات السلع التموينية، وتزوير المستندات، أو حتى تفشي الفساد في القطاع المصرفي؛ بل وصلت إلى سرقة النفط الذي يعد قُوت الليبيين، ومصدر ثروتهم، وتهريبه إلى الخارج، وغسل أمواله بطرق مختلفة، وهو ما كُشف عنه في أعقاب اغتيال الصحافية المالطية دافني كروانا غاليتزيا، على أيدي ما عرف بمافيا تهريب الوقود الليبي في مالطا.

أمام تبادل الاتهامات بين المسؤولين والسياسيين في شرق البلاد وغربها، حول المتسبب في «تغول الفساد»، انتعشت السوق السوداء، وزادت الضغوط على الفئات الأقل دخلاً، وتفاقم غلاء المعيشة، ما تسبب في ازدياد الأزمات المعيشية في أغلب المناطق الليبية؛ خاصة في ظل الاقتتال والانفلات الأمني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

حالات الاعتداء على المال العام في البلاد لم تقف عند تبديد مخصصات السلع التموينية، وتزوير المستندات، أو حتى تفشي الفساد في القطاع المصرفي؛ بل وصلت إلى سرقة النفط الذي يعد قُوت الليبيين، ومصدر ثروتهم، وتهريبه إلى الخارج، وغسل أمواله بطرق مختلفة.

ففي 22 أكتوبر 2017، قالت قناة «بي بي سي» البريطانية: إن النائب العام الإيطالي أصدر مذكرات توقيف بحق تسعة أشخاص، وتمكنت الشرطة الإيطالية من اعتقال ستة منهم، هم ليبيان وإيطاليان ومالطيان، على خلفية تهريب وقود ليبي بقيمة 35 مليون دولار، من مصفاة الزاوية لتكرير النفط (غرب العاصمة)، وبيعه في أسواق دول أوروبية. وقالت الشرطة الإيطالية إنها رصدت 30 رحلة من ليبيا إلى صقلية، وقد وصلت كميات من الديزل المهرب إلى إسبانيا وفرنسا. فيما كشف الرئيس السابق لوكالة مكافحة الفساد في المملكة المتحدة، جوناثان بينتون، في حوار لراديو «بي بي سي»، أنه رأى مئات الملايين من اليوروات تنقل من ليبيا إلى حسابات شركات خاصة في مالطا... وفي إحدى المرات تم نقل 100 مليون يورو إلى شركة خاصة في مدينة فاليتا، ووضعت في حسابات ببنوك خاصة، وتم تجهيزها لغسلها في بريطانيا.

وكشف اعتقال هذه المجموعة إلى أي مدى تمددت رقعة الفساد، لتضم أيضاً قطاع النفط، في البلد الذي تضربه الفوضى منذ إسقاط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي عام 2011، ما دفع السفير البريطاني لدى ليبيا بيتر ميليت إلى القول إن هذه إحدى أشهر الجرائم في ليبيا، فجزء كبير من موازنة البلاد الخاصة بالدعم يصرف على الجريمة المنظمة.

وأوضح ميليت في مقالة نشرها على مدونة الخارجية البريطانية، في الثامن من نوفمبر الجاري، أن الليبيين يتمتعون بأرخص وقود في العالم، بفضل دعم حكومي بلغت قيمته هذا العام فقط 4.3 مليار دينار ليبي؛ لكن معظم هذا الوقود يجري تهريبه خارج البلاد عبر شاحنات ليباع في أماكن أخرى من أجل الربح. كما ذكر السفير أن الفساد هو الوباء الذي سقطت ضحية له دول تحاول النهوض من الفقر، وهناك سياسيون ومسؤولون حول العالم يضعون أيديهم في خزائن المال العام لسرقة ثروات بلدانهم، وتصرفاتهم هذه تعود بالنفع فقط على نخبة ضيقة ومتنفذة، عبر السماح لهم بالحصول على الأموال والمزايا، وتقديم مصالح أصدقائهم وأسرهم وزملائهم في الجريمة.

تقرير ديوان المحاسبة..

حين لا تراعي السّلطة «حرمة المال العام»

محمد بالطيب

في شهر مايو الماضي صدر التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي (العام 2017) والذي كشف عن حجم كبير من الفساد وتبذير الأموال في مختلف الأجهزة الحكومية الليبية. أموال ضائعة بملايين الدولارات في وقت يعاني فيه الاقتصاد الليبي صعوبات جمّة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني وانقسام مؤسسات الدّولة التنفيذيّة والماليّة.

أزمة اقتصاديّة خانقة يعيشها المواطن في ظل ارتفاع كبير لأسعار الدّولار في الأسواق الموازية وغياب مؤثّر جدًا للسيولة في المصارف وارتفاع أسعار المواد المعيشية وندرتها. ما يدفع المواطن الليبي للوقوف ساعات طويلة للحصول على مبالغ ماليّة قليلة من حساباته البنكيّة.

التقرير أظهر في المجمل تباينا حجم المصاريف في المؤسسات العليا للدّولة وللمسؤولين السياسيين والإداريين وبين مستوى عيش المواطن العادي، وقد خلّف تقرير موجة واسعة من ردود الأفعال من مختلف الأطراف الشّعبيّة والمجتمع المدني والسياسيّة وحتى القضائيّة.

ولئن شهد الاقتصاد انتعاشة ملحوظة عن السنوات الماضيّة بسبب عودة إنتاج النفط (ولو جزئيا) بعد تحرير موانئ الهلال النفطي من قبل الجيش الليبي وتسليمها للمؤسسة الوطنيّة للنّفط، ومع الانخفاض الطفيف لأسعار الدّولار وانتعاش خفيف للعملة المحليّة فإنّ الفساد في ليبيا وغياب المركزيّة الموحّدة للمؤسسات السياديّة والماليّة، وانتشار العنف والانقسام السياسي وغياب الأمن وضعف البنية التحتية المساعدة على الاستثمار وتنشيط الدّورة الاقتصادية تبقى عواقب كبيرة في وجه تجاوز الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد منذ سنوات.

ويعتبر الفساد أحد أهم هذه العوامل، فقد استشرى حسب تقرير ديوان المحاسبة في مختلف مفاصل وأجهزة الدّولة، وحسب خبراء الاقتصاد فإنّ الفساد هو أحد أهم العوائق أمام التنمية والازدهار الاقتصاديين، اللذين يتطلبان مناخات تساوي الفرص أمام القانون وفاعلية القضاء والرقابة المالية.

> أظهر تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017 تباينا في حجم المصاريف في المؤسسات العليا للدّولة وللمسؤولين السياسيين والإداريين وبين مستوى عيش المواطن العادي، وقد خلّف تقرير موجة واسعة من ردود الأفعال من مختلف الأطراف الشّعبيّة والمجتمع المدني والسياسيّة وحتى القضائيّة.

** ماهو ديوان المحاسبة وماهو دوره؟

يعرّف ديوان المحاسبة الليبي نفسه حسب موقعه الرّسمي على شبكة الأنترنات بأنّه «الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة محايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية والإفريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة».

ويهدف وفق المصدر ذاته إلى «تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه من خلال فحص ومراجعة الحسابات وتقييم أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابته».

ويشير الديوان إلى أن اختصاصاته هي «الرقابة المالية والمشروعية من خلال فحص ومراجعة الحسابات والقوائم المالية والعمليات الفنية الأخرى للجهات الخاضعة لرقابته، والتأكد من تطبيق القوانين والقرارات واللوائح المالية ذات العلاقة بالوحدة محل الرقابة أو المراجعة». مضيفًا أنّ لديه اختصاصات فرعيّة أخرى منها «تطبيق الضوابط الرقابية التي تضمن تحصيل الإيرادات العامة واكتشاف أي قصور أو تراخ في تحصيلها، أو التي تمنع حدوث أي تجاوزات أو مخالفات عند الصرف، منع التصرف في حسابات الجهات الخاضعة لرقابته إذا ما ثبت له أن هناك تصرفات ألحقت ضررا بالمال العام ، ويجوز له وضعها تحت الفحص والمراجعة المصاحبة إلى حين زوال الأسباب ورفع الضرر، وغيرها من المهام الرقابية الأخرى» وفق المصدر ذاته.

** الفساد ينخر أعلى مؤسسات الدّولة

وكشف التقرير السنوي (للعام 2017) أنّ الفساد، مستشر في أعلى مؤسسات الدّولة بما فيها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني التي نتجت عن اتفاق الصخيرات

البيـــــــان	المبلغ
تبرعـــــات	408,500
مكافـــــآت	288,000
اقامة واعاشة، شركات سفر سياحية، حجز تذاكر سفر	8,757,013
ايجار طائرات	2,947,181
الاتصالات شركة المدار	27,274
علاوة السفر والمبيت	1,577,798
قرطاسيـــــــة	77,482
تجهيزات (سيارات-اثاث- الخ)	4,703,064
ملابـــــــــس	588,070
صيانـــــــــة	41,759
فنادق بالداخـــــــل	2,769,588
النظافة	5,700
الاجمالـــــــي	22,191,432

باعتباره السّلطة التنفيذيّة العليا في البلاد. وقال إنّ «مجلس وزراء حكومة الوفاق يدار من مجلس رئاسة الوزراء (بدلا من رئيس الوزراء) وعدد من الوزراء. كما حصرت المادة الثامنة من الإتفاق السياسي -اتفاق الصخيرات- اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء في المهام المرتبطة بسيادة الدّولة العليا في حين أوردت المادة التاسعة اختصاصات مجلس الوزراء بممارسة السلطة التنفيذية بالدولة وضمان سير مؤسساتها».

وأضاف التقرير أنّ «نتائج الفحص والمراجعة عن مجموعة من الملاحظات والتجاوزات المالية والإدارية". مشيرا إلى أنه «نتيجة لعدم استيعاب هيكلية حكومة الوفاق تم انشاء كيان إداري موازي لديوان مجلس الوزراء سمي (المجلس الرئاسي) خصصت له الأموال ومارس نفس اختصاصات مجلس الوزراء وأنفقت نفس البنود على ذات الأغراض ولنفس الأشخاص من الديوانين (الوزراء والرئاسي) بالمخالفة للاتفاق السياسي والتشريعات النافذة ودون إقرار هيكلية إدارية وملاك وظيفي»، مضيفا أن «وجود خلط و تجاوز في الصلاحيات والاختصاصات حيث يتم التعدي على سلطات مجلس الوزراء وإصدار القرارات التي يختص بها مجلس الوزراء من رئيس أو أعضاء مجلس الرئاسة دون محاضر اجتماعات». ومؤكّدًا أنّه لا يوجد أي انتظام في اجتماعات المجلس الرئاسي او مجلس الوزراء حيث اتسمت الاجتماعات بالعشوائية ووفق الظروف والأحداث وفي اغلب الأوقات تصدر قرارات باسم المجلس دون ان يوثق أي اجتماع يعزز هذه القرارات».

** تجاوزات مالية ضخمة وتجاوز لـ»حرمة المال العام»

وكشف التقرير عن تضخم كبير في نفقات المجلس الرئاسي مرجعا ذلك إلى "المبالغة والإسراف في الصرف بشكل لا يتناسب مع العسر المالي الذي تعاني منه الدولة». مشيرًا إلى أن "العديد من المصروفات التي تكبدها المجلس الرئاسي غير معني بتنفيذها ولا تتعلق بأعماله التسييرية وهي إما تخص جهات أخرى ممولة من ميزانية الدولة ولها تخصصاتها أو لجهات وأشخاص لا يجوز قانونا تحمل مصروفاتهم»

واعتبر، أن «التضخم الذي يمر به اقتصاد الدولة بتكبد تكلفة تعادل من (4 إلى 13) ضعف القيمة الحقيقية للغرض أو الخدمة نتيجة فرق سعر الصرف، فعلى سبيل المثال يتحصل مجلس الوزراء على السلع والخدمات من الجهات الخاصة بسعر السوق الموازي مع تحميله بهامش ربح الخدمة يصل إلى 40 بالمائة بسبب التعامل بالصكوك مما يؤدي الى تجاوز تكلفة الدولار الواحد لبعض الخدمات إلى 21 دينارا».

> حسب خبراء الاقتصاد فإنّ الفساد في ليبيا هو أحد أهم العوائق أمام التنمية والازدهار الاقتصاديين، اللذين يتطلبان مناخات تساوي الفرص أمام القانون وفاعلية القضاء والرقابة المالية.

وأضاف أن "ازدواجية الإنفاق نتيجة ازدواجية الدواوين لمجلس الوزراء فعلى سبيل المثال تم إنفاق مبلغ 22،873،107 دينار على المرتبات متضمنة من تم ندبهم لديوان المجلس الرئاسي وعددهم 33 موظف وصرف مرتباتهم بقيمة 2،5 مليون دينار ليؤدوا نفس المهام التي تنفذ من قبل موظفي ديوان مجلس الوزراء مما يعد ازدواجية في الصرف».

كما أشار التقرير إلى سياسة التوسع في تخصيص الأموال دون أهداف ينتج عنه بشكل طبيعي توسع في الإنفاق، فبالإضافة إلى مبالغة المجلس في قيمة مخصصاته أيضا اعتمد لديوانه مخصص للطوارئ بقيمة تجاوزت 30 مليون دينار تحت مسمى (دعم استقرار مؤسسات الدولة) وقد تبين أن كل المبالغ المخصومة من حساب الطوارئ هي أبعد ما تكون عن اعتبارها نفقات طارئة حيث كانت إما ذات طابع تسييري مرصود لها مخصصات ضمن الباب الثاني من الميزانية أو صرفت بالمخالفة والبيان التالي يوضح أمثلة على أوجه صرف مخصصات الطوارئ.

واتهم التقرير المجلس الرئاسي أنّه «لا يعي أن للمال العام حرمة مقدسة فلا يجوز قانوناً التصرف فيه بالمجان أو الاستهتار في إنفاقه، وقد شددت التشريعات على أن كل من تسبب في انفاق لا يتعلق بمتطلبات تسيير العمل بالوحدة الإدارية أو لا تجيزه التشريعات يلزم بترجيعه».

مضيفًا بأنّ «الرئاسي صرف نهاية 2017 على جهات ليس لها علاقة بالمجلس بالمخالفة للمادة (24) من القانون المالي للدولة عبر تبرعه بمبلغ يعادل مرتبات مئات الأسر المعوزة المرابطة أمام المصارف وقدره 401،862 دينار من أموال الدولة إلى أكاديمية أسرتي وفقا لأذونات الصرف التي حملت أرقام (9/4، 9/6، 9/71)".

وفي المقابل أعلن الرئاسي في بيان له «ترحيبه ببيان المجلس الأعلى للقضاء والذي طالب فيه النائب العام بالاتصال بالديوان لتقديم أدلة لإثبات الاتهامات والوقائع التي أوردها التقرير»، وتأييده لـ«دعوة النائب العام لدراسة تقرير ديوان المحاسبة وكشف الحقائق المتعلقة به وإحالة من يثبت تورطه بارتكاب مخالفات مالية إلى القضاء». مؤكدا أن "الإدارات المختصة في حكومة الوفاق تدرس ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة وستقدم ردها في هذا الشأن عبر القنوات التي حددها القانون» وفق تعبير البيان.

> كشف التقرير عن تضخم كبير في نفقات المجلس الرئاسي مرجعا ذلك إلى "المبالغة والإسراف في الصرف بشكل لا يتناسب مع العسر المالي الذي تعاني منه الدولة». مشيرًا إلى أن "العديد من المصروفات التي تكبدها المجلس الرئاسي غير معني بتنفيذها ولا تتعلق بأعماله التسييرية.

الصناديق السيادية.. أموال ليبيا في مهب الأطماع

رمزي زائري

منذ الإطاحة بالعقيد الراحل معمر القذافي عام 2011، وجرائم نهب المال العام في ليبيا تتمدد. فالفساد في هذا البلد الممزق يتوزع على أكثر من مؤسسة ومكان في غرب البلاد وشرقها، ابتداء من نهب احتياطي العملة الصعبة عن طريق الاعتمادات والتجاوزات الكبيرة في السفارات الى التزوير وتهريب الأموال.

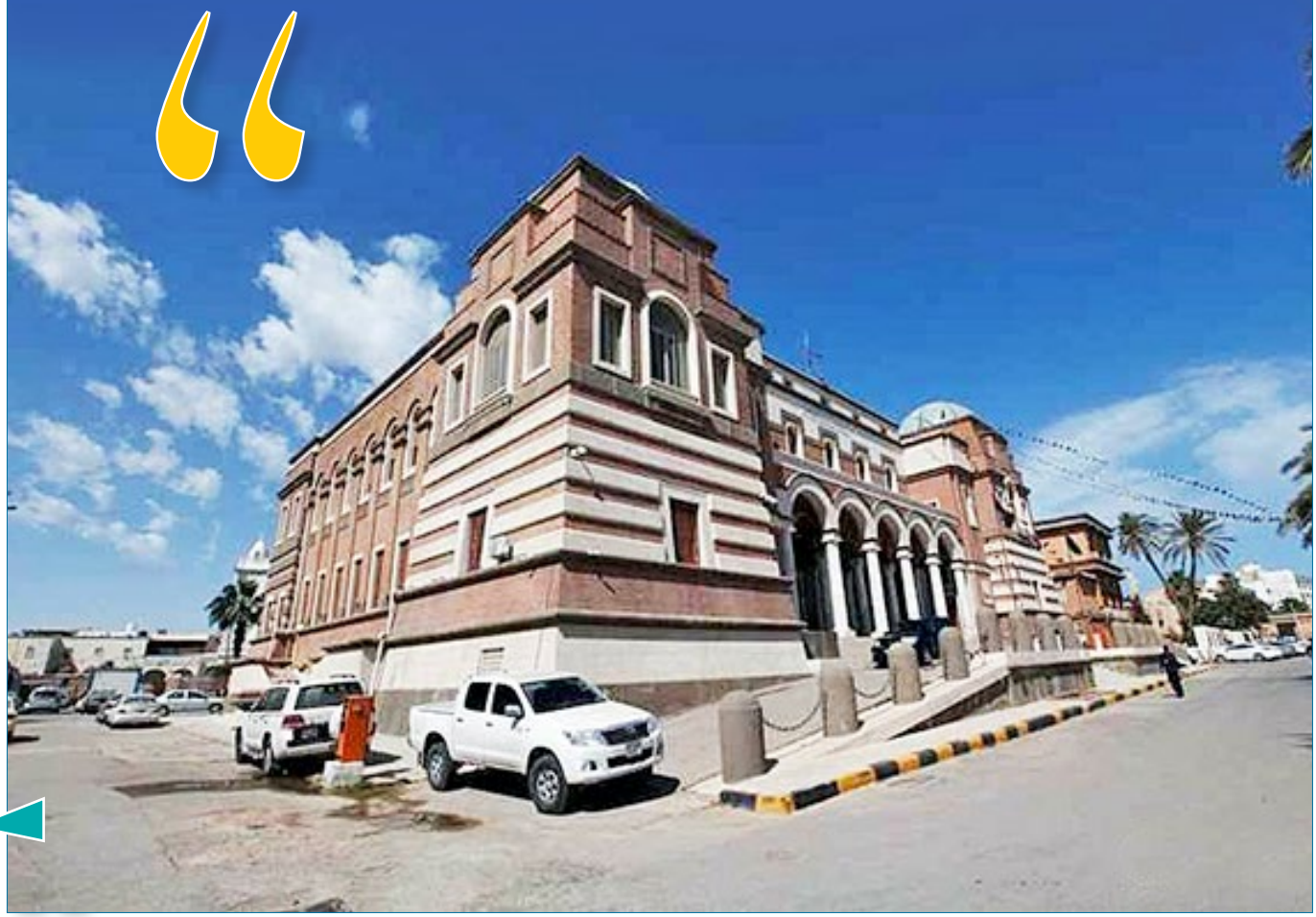

وفق تقرير لمؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في 2017، حلت ليبيا في المركز 170 في الترتيب العالمي وضمن العشر دول الأكثر فساداً في العالم، كما أن معدل الشفافية في إدارة الصندوق السيادي الليبي بلغت واحداً من عشرة فقط، وهو ما يفسر حجم الفساد المستشري في مؤسسات الدولة.

وفي أحدث تقرير له، وجّه ديوان المحاسبة الليبي في العاصمة اتهامات صريحة لأشخاص وجهات لم يسمها، بـ»الفساد والخيانة»، ورصد وقائع فساد في قطاعات عدة، ملاحظا أن ليبيا «لا تزال تعاني من (دواعش) الاعتمادات والتحويلات الخارجية من مصرفيين فاسدين، وتجار خونة لم يراعوا حاجة المواطن البسيط في الغذاء، وهم حتى الآن يستمرون في نهش ما تبقى من مقدرات الوطن، مستغلين ما تمر به الدولة من تشتت وصراعات». وتكمن المعضلة الليبية الكبرى في أن الأصول العامة الثابتة في داخل البلاد وخارجها لم يتم حصرها بشكل نهائي بعد، كما أن إدارة القائم منها تتم محاسبته وتقييمه بشكل ضعيف وغير حرفي في الأساس، فضلًا عن الاستخدام الجزافي لأصول الدولة من قبل المسؤولين، كما أن الحالة الليبية التي تعاني من فقدان الإدارة المهنية الصحيحة لأغلب مرافق الدولة. ويرصد ديوان المحاسبة الليبي في تقريره لسنة 2017 إخلالات بالجملة والتفصيل، في إدارة أصول البلاد العامة المتواجدة في كافة أنحاء العالم، فصندوق ليبيا السيادي الذي يبلغ رأسماله 67 مليار دولار ثاني أكبر صندوق في أفريقيا ويحتل المرتبة الـ20 على مستوى العالم، حيث تأتي 40 بالمئة من استثمارات الصندوق في شكل محافظ استثمارية تابعة له، غير أن هذه الأصول صارت ضحية للتدخل السياسي والمحسوبية والفساد.

وفق تقرير لمؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في 2017، حلت ليبيا في المركز 170 في الترتيب العالمي وضمن العشر دول الأكثر فساداً في العالم، كما أن معدل الشفافية في إدارة الصندوق السيادي الليبي بلغت واحداً من عشرة فقط، وهو ما يفسر حجم الفساد المستشري في مؤسسات الدولة.

الصناديق والمحافظ الاستثمارية الليبية

تدير سلطة الاستثمار الليبية أموال الثروة السيادية المقدرة بحوالي سبعين مليار دولار أمريكي، والتي تصل إلى مئة وخمسين مليار دولار إذا أضفت إليها الاستثمارات الأجنبية للبنك المركزي الليبي والهيئات الرسمية الأخرى. ولكن يمكن أن يكون الرقم أكبر من ذلك أيضاً. وحتى لو كانت أموال الصندوق السيادي الليبي أقل شأناً من الصناديق السيادية للعربية السعودية أو الكويت، فإن أموال الصندوق السيادي الليبي تميزت بنموها السريع.

الغطاء الذي يجمع مختلف الاستثمارات الليبية الهائلة بالخارج والداخل هي المؤسسة الليبية للاستثمار والتي تقدر قيمة أصولها بـ 64 مليار دولار، وتتبعها حوالي 550 شركة تشمل أرصدة نقدية مجمّدة، تشكل حوالي 50 بالمئة من قيمة الأصول والباقي موجود في شكل استثمارات طويلة الأمد في عدد من المؤسسات الليبية. ويأتي 50 بالمئة من هذه الاستثمارات في شكل صناديق ومحافظ استثمارية تابعة للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، والتي تقوم بالاستثمار في مختلف المجالات وهي أقدم المؤسسات الاستثمارية خارج ليبيا، والمحفظة الاستثمارية الليبية الأفريقية، والمحفظة الاستثمارية طويلة المدى وشركة الاستثمارات النفطية، والصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتطوير. أما النصف الآخر فتديره المؤسسة ذاتها وهو عبارة عن أرصدة نقدية وودائع لدى بنوك أجنبية واستثمارات في سندات وأدوات استثمارية ذات عوائد ثابتة.

غير أن المؤسسة الليبية للاستثمار تواجه صعوبات في إدارة هذه الأرصدة بسبب استمرار الحظر الدولي عليها، أما البنك المركزي الليبي فلديه احتياطيات من النقد الأجنبي والذهب والاستثمارات الدولية، كانت تقدر بحوالي 150 مليار دولار نهاية عام 2013، وبـ80 مليار دولار في العام 2015، وتشمل الاحتياطيات والأصول بالخارج أصول المصرف الليبي الخارجي وتقدر بنحو 22.5 مليار دولار، وبحساب بسيط فإن ليبيا كانت لديها استثمارات واحتياطات قدرت بحوالي 170 مليار دولار بنهاية عام 2014 بعد أن كانت تقدر بحوالي 197 مليار في نهاية عام 2013.

وعندما تأسست سلطة الاستثمار الليبية في 2006، كان لديها أربعين ملياراً من الدولارات تحت تصرفها. وفي خمس سنوات فقط، استثمرت سلطة الاستثمار الليبية في أكثر من مئة شركة في شمال أفريقيا، آسيا، أوروبا، الولايات المتحدة، وأمريكا الجنوبية في شركات قابضة،

ومصرفية، وعقارية، وتصنيعية، ونفطية، وغيرها.

ويلاحظ تقرير ديوان المحاسبة، وجود عدد من الصناديق والمحافظ الاستثمارية قيمتها السوقية صفر والأخرى قيمتها السوقية متفاوتة وتتم زيادة وإطفاء المخصص حسب التقييم (القيمة السوقية)، كما تبين وجود فروقات كبيرة بين الكشوفات التحليلية المحالة إلى الديوان من قبل إدارة الاستثمار والإدارة المالية للأسهم والصناديق والمحافظ والمبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي في 2016. وأشار التقرير إلى ضعف الدورة المالية بشكل يخل بنظام الرقابة الداخلية حيث يقوم قسم المدفوعات بإتمام المعاملات المالية من إعداد إذن الصرف إلى إصدار الصك، هذا بالإضافة إلى المشاركة في عملية الدفع الالكترونية بواسطة منظومة السويفت والمطابقة والجزء الوحيد من العملية التي لم يشارك هو التصديق.

كما بلغت مصروفات السفر والمبيت ما قيمته (1, 169 ,969) مليون دولار 2016 / 12 / 31 م بزيادة قدرها (574 , 792) ألف دولار وبنسبة زيادة 97 بالمئة عن السنة المالية السابقة، هذا وقد بلغت قرارات الايفاد لسنة 2016 عدد (241) قرار ايفاد وفي سنة 2017م عدد (305) قرار جلها كان خلال الربع الرابع من السنة وبنسبة 77 بالمئة الأمر الذي يتضح معه توسع إدارة المؤسسة في مهمات الإيفاد وبرامج التدريب وبدون وجود خطط ورؤى مدروسة مسبقا بالخصوص، هذا وناهيك عن عدم قيام الموفدين بتقديم تقرير عن المهمة وهذا يخالف اللوائح المالية بالخصوص. أما في مكتب المؤسسة الليبية للاستثمار بدولة مالطا، فقد لاحظ ديوان المحاسبة أنه تم تكليف مدير عام للشركة LIA Advisory بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار رقم (16) لسنة 2015 قبل ان تكتمل إجراءات تأسيس الشركة وإصدار قانون منظم لنشاطها بعد أن تم تحوير المكتب المذكور الى شركة تحت مسمى (LIA Advisory Ltd (Malta) بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (32) لسنة 2015م بتعديل القرار رقم (16) لسنة 2014م بشأن إنشاء مكتب المؤسسة بالخارج. وأكد الديوان أن مرتبات الموظفين والمزايا الأخرى كالتأمين الصحي ومصاريف الدراسة وبدل الهاتف والنقل والسكن تخضع الى موافقة رئيس مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار ودون وجود لوائح منظمة لنشاط الشركة، مع عدم إطلاع الديوان على كشف الحساب الجاري الخاص بالشركة المفتوح ببنك الاتحاد في المملكة الأردنية والتي تتم من خلاله كافة التحويلات المصرفية المتعلقة بالشركة.

> تكمن المعضلة الليبية الكبرى في أن الأصول العامة الثابتة في داخل البلاد وخارجها لم يتم حصرها بشكل نهائي بعد، كما أن إدارة القائم منها تتم محاسبته وتقييمه بشكل ضعيف وغير حرفي في الأساس.

وفي يناير 2010، أصدر مؤتمر الشعب العام (سابقا) قانون رقم (13) لسنة 2010م بتنظيم المؤسسة الليبية للاستثمار، والذي بموجبه انتقلت ملكية شركة الاستثمارات النفطية بالكامل إلى المؤسسة الليبية للاستثمار؛ غير أن تسجيل الشركة بالخارج مازال باسم المساهمين المؤسسين وهم (المؤسسة الوطنية للنفط، والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، والمصرف الليبي الخارجي)، حيث تشير بعض المراسلات التي تسنى للجنة الاطلاع عليها، بأن هناك محاذير حول نقل الملكية من عدمها. القوائم المالية للشركة الجدول التالي يلخص القوائم المالية المجمعة لشركة الاستثمارات النفطية القابض

كما أفاد رئيس مجلس الادارة للشركة بان البقاء على هذه الوضعية المتأرجحة، هو ما يسبب أحراجا كبيرا للشركة أمام المصارف والمراجعين، بالإضافة إلى كافة الأطراف ذات العلاقة)، بالإضافة الي عدم انعقاد الجمعية العمومية لشركة الاستثمارات النفطية القابضة OHNV منذ سنة 2005 م الأمر الذي حال دون اعتماد ميزانياتها. كما لاحظ تقرير ديوان المحاسبة، عدم قيام ادارة الشركة بموافاة الديوان بمحاضر اجتماعات مجلس الادارة، بحيث يتم تقييم تلك المحاضر وكذلك مجلس الادارة بحجة سرية المعلومة الأمر الذي يعد مخالفة لنص المادة رقم (46) الفقرة رقم (4) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.

عدم وجود دليل الحوكمة ينظم مهام ومسؤوليات مجلس الادارة والفصل بين مجلس الادارة والمدير التنفيذي للشركة والشركات التابعة وبما لا يحدث ازدواجية في الأداء أو إخلال في أنظمة الضبط الداخلي، حيث تبين أن كل عضو مجلس إدارة في الشركة القابضة OHNV هو أيضا يشغل رئيس مجلس إدارة للشركات التابعة لها الأمر الذي يتعارض مع قواعد الحوكمة.

الهيكلة المعقدة للشركة من حيث عدد الشركات التابعة لها، فمن خلال دراسة تلك الهيكلية تبين وجود العديد من الشركات لا جدوى من وجودها، والابقاء عليها بهذا الشكل هو تحميل للشركة بأعباء اضافية. عدم وجود نظام محاسبي موحد للشركات التابعة بحيث يسهل ربط كافة حسابات الشركات بالشركة القابضة وفق منظومة إلكترونية حيث تبين بأن هناك خلل واضح بالنظام المعمول به حاليا - تفشي ظاهرة تقلد الكثير من الجنسيات الأجنبية لوظائف قيادية بالشركة والشركات التابعة لها، حيث منح البعض منهم صلاحيات واسعة بالتصرف واتخاذ قرارات هامة من طرفهم تتعلق بالشركة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، المدعو (PE) هولندي الجنسية، والذي يترأس مجلس إدارة. كما تطرق تقرير ديوان المحاسبة إلى أزمة شركة الاستثمارات النفطية المسجلة في هولندا والبالغ رأس مالها (90) ألف يورو، وبنسبة مساهمة 100 %، مشيرة أن عددا كبيرا من أصول الشركة مرهونة لمصارف أجنبية، نظير حصولها على قروض من تلك المصارف، هذا وقد بلغ عدد أصول الشركة المرهونة للغير عدد (209) أصل، الأمر الذي بات يشكل خطرا حقيقيا على تلك الأصول، وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة بضرورة عقد اجتماع عاجل للجمعية العمومية للشركة، وذلك للنظر في إمكانية إيجاد حلول سريعة.

وأكد تقرير ديوان المحاسبة، أن جميع العقارات المملوكة للشركة والمتواجدة بهولندا مرهونة بالكامل لمصارف أجنبية، مع العلم أن من يترأس هذه الشركة هو (P E)، هولندي الجنسية. ويبلغ إجمالي عدد الموظفين بالشركات التابعة لشركة الاستثمارات النفطية بي في . O. N B . V 856 موظفا بمن في ذلك موظفو الشركة نفسها، والجدير بالذكر أن جل الموظفين ذوي جنسيات أجنبية، وبالتالى فإن الأمر يتطلب دراسة تلك الظاهرة السلبية الموجودة بكافة إدارات الشركة والشركات التابعة. كما تبين أيضا بأن بعض الشركات يوجد بها مدير عام فقط، دون وجود مجلس إدارة الأمر الذي يعطي أكبر قدر من الصلاحيات للمدراء العامين بتلك الشركات (مع العلم بأن جميعهم من جنسيات أجنبية). بتاريخ 2016 / 04 / 11 م، قامت إدارة شركة الاستثمارات النفطية بي في . O . N B . V بالاستعانة بمكتب ديلويت Deloitte، وذلك لتقييم أداء الإدارة المالية بالشركة، وقد توصل المكتب المذكور إلى نتيجة مفادها: عدم كفاية الوظائف المالية للمجموعة وكذلك السياسات والإجراءات والمسئوليات المعمول بها بشركة الاستثمارات النفطية بي في O. N . B V .. بالإضافة إلى العديد من الملاحظات الأخرى، إلا أن رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات النفطية القابضة H . N . V 0.، رفض العمل بالنتائج التي توصل إليها المكتب، وذلك بحجة عدم عرض المدير التنفيذي لشركة الاستثمارات النفطية بي في O. N . B . V موضوع الاستعانة بمكتب Deloitte على مجلس إدارة شركة الاستثمارات النفطية القابضة O. H . N . V .

> في مكتب المؤسسة الليبية للاستثمار بدولة مالطا، لاحظ ديوان المحاسبة أنه تم تكليف مدير عام لشركة LIA Advisor بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار رقم (16) لسنة 2015 قبل ان تكتمل إجراءات تأسيس الشركة وإصدار قانون منظم لنشاطها.

على الرغم من أن شركة الاستثمارات النفطية بي في O. N . B . V تعد المالك لكافة الشركات التابعة لها، إلا أنه تبين عدم وجود مكتب للمراجعة الداخلية بها، وأن عمليات المراجعة تتم من قبل لجنة مراجعة المجموعة حسب الطلب من قبل مجلس إدارة شركة الاستثمارات النفطية القابضة. وقد كانت الاستثمارات الليبية ذات تأثير حاسم في إطلاق مشروع "راسكوم" أول شبكة اتصالات فضائية لأفريقيا (يفترض أن تمد المناطق الريفية في أفريقيا بالبث التلفزيوني والاتصال بالإنترنت – المترجم)، وقد دخل القمر الصناعي "راسكوم" في مداره في آب/ اغسطس 2010، مما للبلدان الأفريقية أن تبدأ بالاستقلال عن الشبكات الفضائية الأوروبية والأمريكية، مما يوفر عليها مئات ملايين الدولارات. وأكثر أهمية من ذلك كان الاستثمار الليبي في إطلاق ثلاث مؤسسات مالية للاتحاد الأفريقي: بنك الاستثمار الأفريقي، ومقره طرابلس، وصندوق النقد الأفريقي، ومقره في ياوندي في الكاميرون، والبنك المركزي الأفريقي، ومقره في أبوجا في نيجيريا.

التلاعب بالأموال المجمدة

طرحت تقارير دولية قضية في غاية الأهمية، وهي التلاعب بفوائض الأموال الليبية

المجمدة في بنوك الغرب. وفي هذا الإطار كشفت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية أن ملايين الدولارات من الفوائد المستحقة على الأموال الليبية تتسرب إلى مستفيدين مجهولين على الرغم من الحظر الأممي على استخدامها، وأبرزت أن حوالي 16 مليار يورو من الأصول الليبية في بلجيكا، تنتج عنها تدفقات كبيرة ومنتظمة من أرباح الأسهم ودخل السندات ومدفوعات الفائدة، غير أن الوثائق القانونية والبيانات المصرفية ورسائل البريد الإلكتروني وعشرات المقابلات أثبتت وجود ثغرة في النظام الأممي الذي يسيطر على هذه الأموال.

ويلاحظ ديوان المحاسبة، أن قيمة الأموال الليبية المجمدة بالخارج في شكل ودائع وأسهم وسندات ومحافظ وصناديق استثمارية بلغت نحو (33) مليار دولار أمريكي وتقدر خسائر التجميد بمبلغ تتجاوز 43 مليون دولار أمريكي سنويا نتيجة لدفع الفوائد السالبة للمصارف المودعة فيها أموال المؤسسة الليبية، الأمر الذي يتطلب الاسراع في اتخاذ اجراءات جدية بالتواصل مع المجتمع الدولي بشأن حماية أصول الدولة الليبية بالخارج من التآكل والذوبان من خلال الإبقاء على التجميد مع حماية الأصول من اية خسائر مالية. الاستثمار في الأوراق المالية.

وتقدّر الأموال الليبية المجمّدة في الخارج بـ 67 مليار دولار موزعا أغلبها على حسابات تابعة للقذافي وأبنائه، إلا أن عدة تقارير دولية وتحقيقات كشفت أن الأصول الليبية في الخارج تتجاوز 100 مليار دولار، بسبب وجود أموال مهربّة محتفظ بها بشكل غير قانوني.

ورغم تطمينات المؤسسة الليبية للاستثمار، حيث تؤكد أن «كافة الأصول التي طالها التجميد وفق قرارات مجلس الأمن الدولي تتم متابعتها عن كثب بشكل دوري ومستمر من قبل الإدارة التنفيذية من خلال منظومات متخصصة، والتي تسمح بالمراقبة الدقيقة لحركة الأموال بشكل واضح وشفاف، أو عن طريق التواصل الدائم مع مديري المحافظ والمصارف المعنية وذلك عن طريق استلام تقارير شهرية عن قيمة الأصول الموجودة بالحسابات المذكورة أعلاه لإتمام عملية تسجيل هذه الأصول في الحسابات المالية للمؤسسة»، غير أن وسائل اعلام بلجيكية تناقلت اختفاء 10 مليارات يورو من الأموال الليبية المجمدة في بلجيكا التابعة لمعمر القذافي في الفترة بين 2013 و2017، من مجموع حوالي 16 مليار يورو.

> يثير ملف أصول وأموال ليبيا في الخارج، مخاوف داخلية من ضياع وذوبان هذه الثروة على الليبيين ومن وجود مخططات للاستيلاء عليها في ظل عدم وجود أرقام نهائية ومعدلات واضحة حول الاستثمارات الليبية في الخارج وأماكنها، وحول الأموال المهربّة والمنهوبة، بسبب استمرار الانقسام السياسي في البلاد.

وأوضحت المؤسسة الليبية للاستثمار في بيان عقب هذه الشائعات، أن كافة الأصول التي طالها التجميد وفق قرارات مجلس الأمن الدولي تتم متابعتها عن كثب بشكل دوري ومستمر من قبل الإدارة التنفيذية من خلال منظومات متخصصة، والتي تسمح بالمراقبة الدقيقة لحركة الأموال بشكل واضح وشفاف، أو عن طريق التواصل الدائم مع مديري المحافظ والمصارف المعنية وذلك عن طريق استلام تقارير شهرية عن قيمة الأصول الموجودة بالحسابات المذكورة أعلاه لإتمام عملية تسجيل هذه الأصول في الحسابات المالية للمؤسسة». وأكدت أنه كجزء من عملية الرقابة والتدقيق التي تمر بها عملية متابعة الحسابات هي أن جميع التقارير تحال كل سنة إلى ديوان المحاسبة الذي بدوره يقوم بعمليات التدقيق والفحص الدوري لهذه الحسابات.

ويثير ملف أصول وأموال ليبيا في الخارج، مخاوف داخلية من ضياع وذوبان هذه الثروة على الليبيين ومن وجود مخططات للاستيلاء عليها في ظل عدم وجود أرقام نهائية ومعدلات واضحة حول الاستثمارات الليبية في الخارج وأماكنها، وحول الأموال المهربّة والمنهوبة، بسبب استمرار الانقسام السياسي في البلاد، وعدم وجود تحرك فعلي من المسؤولين لملاحقتها ومراقبتها، باستثناء المؤسسة الليبية للاستثمار التي لا تزال محل نزاع بين الجهات الحاكمة.

وسبق لرئيس اللجنة المالية في مجلس النواب عمر تنتوش أن قال إن الأموال الليبية المجمدة بقرار من مجلس الأمن في مأمن، وأنها مستثمرة في بنوك غربية. واعتبر أن قرار التصرف بهذه الأموال بيد ليبيا، وأن الصندوق السيادي الليبي لا يستطيع التصرف بهذه الأموال إلا بعد توحيد الكيانات المعنية بالأمر، على أن تكون تلك الأموال للاستثمار في التنمية. وأشار إلى أن مجلس النواب يتابع هذه القضية باستمرار.

تقرير ديوان المحاسبة يكشف بالأرقام فداحة الفساد في قطاع الخارجية

حسين مفتاح

لم تشهد ليبيا منذ عرفت كدولة حالة من الفوضى والانفلات الأمني واستشراء الفساد كما شهدته خلال السبع سنوات الأخيرة التي أعقبت أحداث فبراير 2011، ولعل ما احتواه تقرير ديوان المحاسبة الذي أعلن عنه قبل أيام خير دليل على ما وصلت إليه الأمور من سوء تصرّف، وما أصاب مؤسسات الدولة من خراب نتيجة الفساد.

فقد أكد التقرير أن ليبيا وفقا لتقديرات منظمة الشفافية الدولية تتذيل قائمة الدول وتتموقع ضمن أكثر الدول فسادا باحتلالها المرتبة السادسة، بـ 14 نقطة من أصل 100 نقطة على سلم الشفافية والنزاهة، وأن مستوى الفساد في المجتمع وصل إلى 86 %، وهو ما يتطلب أولاً الاعتراف بأنه متجذر في العقول والأفكار، وأصبح ثقافة عامة، وعملاً يومياً تمارسه أغلب قطاعات المجتمع بقطاعيه العام والخاص، ويشمل الجميع دون استثناء.

وأشار التقرير إلى مظاهر وأشكال الفساد، بتناول عدة نماذج شكلت حالات شملت إهدار المال والتقصير في حفظه وصيانته واستخدامه في غير الأغراض المخصص لها، إلى جانب إساءة البعض لاستخدام سلطاتهم قصد تحقيق منافع للغير دون وجه حق، بالإضافة إلى الاستحواذ على المناصب، رغم ضعف الكفاءة، فضلاً عن تبديد مخصصات بالعملة الصعبة لشراء السلع التموينية، إلى جانب التلاعب في التعيينات، وعقود العمل التي تبرم للوساطة والمحسوبية بأعداد كبيرة دون حاجة إليها، والتلاعب في العُهد التي تصرف بمبالغ كبيرة دون تسويتها، أو تسويتها بموجب مستندات غير حقيقية.

وتناول التقرير مختلف القطاعات العامة التي اتهمها بإبرام اتفاقيات تعويض للمقاولين لا يستحقونها، وتغريم الدولة مبالغ طائلة، فضلاً عن التنازل عن الإدارة لصالح الشريك الأجنبي، إلى جانب التحايل والتلاعب في عقود التأمين الطبي، والتوسع في إبرام العقود وتكليفات العمل المباشرة، دون دراسة جدوى تلك التعاقدات، ومن بين القطاعات التي فصل التقرير فيها، هي وزارة الخارجية والاتصال الدولي، وتناول بالتفصيل، بعض السفارات والقنصليات في دول شهدت أكثر من غيرها عمليات وصفها التقرير بالتجاوزات والفساد.

وسجل تقرير ديوان المحاسبة عدة ملاحظات على الأداء المالي في قطاع الخارجية، تركزت حول ضعف نظام الرقابة الداخلية المطبق بالوزارة، وأبرز عدة نقاط جاءت كاتالي:

- التعاقد بطريقة التكليف المباشر مع بعض الشركات، التي نفذت أعمال مقاولات ودون إجراء مفاضلة ومناقصة بين عدد من الشركات.

- القيام بتسليم بعض الصكوك لأشخاص غير مستفيدين، في مخالفة

أشار التقرير إلى مظاهر وأشكال الفساد، بتناول عدة نماذج شكلت حالات شملت إهدار المال والتقصير في حفظه وصيانته واستخدامه في غير الأغراض المخصص لها، إلى جانب إساءة البعض لاستخدام سلطاتهم قصد تحقيق منافع للغير دون وجه حق.

لنصوص القوانين الحاكمة لمثل هذه الإجراءات.

- تسجيل حالات خلل في المعاملات الخاصة بعلاوات سفر الموظفين وما رافقها، وعدم تحديد الغرض من بعض المهام الموفدين من أجلها.

كما شمل التقرير تجاوزات في الإجراءات وتطبيق النظم واللوائح في السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية، حيث أشار إلى جملة من الملاحظات من بينها:

- عدم إنهاء فترة إيفاد عدد من الموظفين الذين انتهت فترة عملهم بالخارج وفقا للفترات المحددة قانونيا، إضافة إلى عدم قيام الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة في الموظفين الذين بلغوا سن التقاعد.

- قصور وزارة الخارجية في متابعة الحسابات المصرفية التي تديرها البعثات الدبلوماسية بالخارج والأرصدة الدفترية وتقرير مصروفاتها.

كما تناول التقرير تزايد أعداد الموظفين والعاملين بالخارج بشكل مبالغ فيه، وما ترتبت عنه من مصروفات ومخصصات مالية كبيرة، لاسيما في ظل رفع قيمة المرتبات والأجور.

وخصص تقرير ديوان المحاسبة مساحات خاصة بعدد من السفارات والقنصليات التي سجل ملاحظات على أدائها المالي وأثبت عددا من التجاوزات التي تم ارتكابها فيها، وتمثلت معظم المخالفات في عدم التقيد بالنظم واللوائح، إضافة إلى هدر مبالغ مالية كبيرة في غير أبوابها، ولصالح أشخاص بعضهم مسؤولون في تلك السفارات، وآخرون لا يمتون لها بأي صلة، وبلغت تقديرات التقرير تلك المبالغ بمئات ملايين الدولارات، جاءت في رأس قائمة السفارات التي أفسح لها التقرير مجالا تفصيليا سفارات وقنصليات ليبيا في كل من: تونس ومصر وعدد من الدول الأخرى.

السفارة الليبية في تونس

> لم تشهد ليبيا منذ عرفت كدولة حالة من الفوضى والانفلات الأمني واستشراء الفساد كما شهدته خلال السبع سنوات الأخيرة التي أعقبت أحداث فبراير 2011.

تناول التقرير أوضاع السفارة الليبية في تونس وما يتبعها من قنصليات وملحقيات وسجل مواطن الخلل وعمليات الفساد في أدائها الإداري والمالي، وجاءت ملاحظاته على النحو التالي:

- ارتفاع عدد الموظفين والعاملين بشكل كبير حيث بلغوا 111 موظف سنة 2016 بعد أن كان عددهم لا يتجاوز 24 سنة 2011، ولم تُراعَ في التعاقد معهم الأسس المعمول بها في تحديد مهامهم وقسمة مرتباتهم.

- إبرام عقود عمل لعمالة غير مسجلة بمسماة عمالة محلية ليبية مع أشخاص ليسوا من الجالية المقيمة والمقيدة بسجل قيد الوطنيين.

- استمرار إصدار قرارات إيفاد وإبرام عقود عمل بالرغم من عدم وجود ملاك وظيفي معتمد.

ومن خلال الفحص المالي المتخصص تم كشف عدد من التجاوزات تمثلت في:

- استمرار الصرف بمبدأ 12/1، المتمثل في إصدار تفويضات مصلحية، ولم يتم خصم الارتباطات المالية من الاعتمادات الخاصة بها.

- الصرف على إقامة أشخاص تابعين لجهات ذات ذمة مالية مستقلة مثل مجلس النواب وبعض الوزارات.

ومن أهم البنود التي رصد التقرير حالات تجاوزات مالية فيها هي الودائع، حيث أظهر التقرير أن قيمتها سنة 2014 فقط بلغت 18،633،484 يورو، في ظل عدم قدرة السفارة على تحليل مفردات الأرصدة وتدقيق السجلات المالية، كما تم توثيق التصرف في الودائع في غير ما خصصت له.

وفيما يخص الحوالات، أكد التقرير أنها بلغت 6،339،911 يورو سنة 2014 تمت إحالتها من المصرف المركزي بالبيضاء، وتم التصرف فيها في أماكن لا علاقة لها بالساحة التونسية، وتم تحويل بعضها إلى سفارات أخرى دون قيدها من قبل المراقب المالي.

كما تم إيراد حوالة لصالح الحكومة المؤقتة في شهر ديسمبر 2015 بقيمة 5 مليون

يورو لحساب علاج الجرحى، وتم التصرف في أجزاء كبيرة منها وتم تحويلها إلى عدة جهات بطرق مخالفة للقانون.

السفارة الليبية في القاهرة

لم تكن السفارة الليبية بالقاهرة وملحقاتها أفضل حالا من نظيرتها التونسية، حيث شهدت وضعا استثنائيا لم تعهده أي سفارة في العالم حيث تعددت السفارات والقنصليات والسفراء بالتماهي مع الانقسام السياسي الذي عاشته البلاد فوصل عدد السفارات في القاهرة إلى ثلاث في وقت واحد، وهذا ما فاقم من حالة الفساد وجعلها تتضاعف، ومن بين النقاط التي اعتمد عليها التقرير في إثبات المخالفات الاحتفاظ بالمستندات المالية والوثائق الرسمية المتعلقة بأرشيف الدولة الليبية ومستندات الصرف في عدة أماكن دون أن تتم ارشفتها بطريقة تسهل التعامل بها ومراجعتها والعودة إليها.

ولاحظ الديوان قيام المسؤولين في السفارة بالتصرف في الودائع المالية التي تقدر بعشرات الملايين في غير الأغراض المخصصة لها كالتصرف فيها لتسديد مرتبات العاملين والمصروفات العمومية، وصرف عهد شخصية خصما من بند العمل السياسي دون أن تتم تسوية العهد المصروفة.

ووثق التقرير التجاوزات والمخالفات المالية في بعض المؤسسات والملحقيات التابعة للدولة الليبية بجمهورية مصر العربية، ومن بينها الشركة العربية للإرسال (قناة الساعة)، التي صرف عليها ما قيمته 865،735 دولار لتغطية مرتبات العاملين بها ومقابل الاشتراكات في الأقمار الصناعية عن سنوات 11، 12، 2013، وتحويل مبلغ 1،190،000 دينار من حساب علاج المواطنين إلى حساب الشركة، دون أن تحدد الغرض وأوجه الصرف الواجب استخدامها فيه.

كما تم إثبات وجود التزام على الشركة يقدر بـ43،506،000 جنيه مصري في شكل قرض من شركة الاستثمار

> من بين القطاعات التي فصّل تقرير ديوان المحاسبة فيها، هي وزارة الخارجية والاتصال الدولي، وتناول بالتفصيل، بعض السفارات والقنصليات في دول شهدت أكثر من غيرها عمليات وصفها التقرير بالتجاوزات والفساد.

الزراعي الصناعي وهي إحدى شركات الاستثمار المصرية.

وأظهر التقرير أنه تم فتح حساب مصرفي باسم هيئة الإعلام الخارجي بالمؤسسة العربية المصرفية وتم عبره سحب 295،000 دولار لأشخاص منهم من لا علاقة له بالشركة وبشكل غير قانوني.

وأظهرت أعمال الفحص قيام بعض المسؤولين السابقين بالسفارة بالتصرف في عقارات الدولة الليبية بمصر وذلك بنقل ملكيتها بأسمائهم أو أسماء مقربين منهم كزوجاتهم وآخرين.

كما أظهرت أعمال الفحص قيام بعض الموظفين بالحصول على قروض عقارية من البنك العربي الدولي بضمان أرصدة حسابات السفارة، وتضمن التعهد أن تلتزم السفارة بسداد باقي الرصيد المدين المستحق على المقترض وكذلك أية التزامات أخرى تنشأ عنه حال تقاعس المقترض عن السداد، وقد بلغت قسمة القروض 4،195،589 دولار موزعة على 31 موظف، من بينهم السفراء والقائمون بالأعمال، والمندوبون، بعضهم لم يلتزموا بسداد الأقساط المستحقة عليهم لانقطاع صلتهم الوظيفية بالسفارة وبالتالي فإن السفارة ستكون ملزمة بسداد استحقاقاتهم.

الملحقية الصحية

من بين الملحقيات التي سجلت بها مخالفات وشملتها ملاحظات التقرير الملحقية الصحية، وجاءت الملاحظات حول غياب الدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة للصرف، والمبالغة في أعداد المشرفين، حيث وصل عددهم خلال عام 2012 89 مشرفا يتقاضى كل واحد منهم 1000 دولار شهريا بالإضافة إلى تكاليف إقامتهم في فنادق 5 نجوم، كما تم الكشف عن تعدد الحسابات المصرفية التي تحال إليها الأموال، وتوثيق قيام لجان الأشراف على الجرحى بإصدار صكوك لبعض الأشخاص ومستشفيات دون معرفة صفاتهم وعما تمثل هذه المبالغ.

> خصص التقرير مساحات بعدد من السفارات والقنصليات وسجل ملاحظات على أدائها المالي وأثبت عددا من التجاوزات التي تم ارتكابها فيها، وجاءت على رأس القائمة التي أفسح لها التقرير مجالا تفصيليا، سفارات وقنصليات ليبيا في كل من تونس ومصر وعدد من الدول الأخرى.

الملحقية الثقافية

بلغت الحوالات الواردة للملحقية خلال الفترة من 2017/1/1 وحتى 2017/9/30 46،134،183 دينارا، كما أثبت الفحص صرف 104،425 دولار على 17 طالب انتهت فترة الصرف عليهم، وتم الكشف عن تحويلات مالية كبيرة كرسوم دراسية لطلبة غير مدرجين بالمنظومة، وآخرين أقفلت ملفاتهم.

كما أظهر الفحص قيام بعض وزراء التعليم بمخاطبة الملحقية الثقافية بسداد الرسوم الدراسية لبعض الطلبة الدارسين على حسابهم الخاص دون ضوابط تحكم ذلك. بالإضافة إلى عقد سنوي لعلاج الطلبة الموفدين وأسرهم مع إحدى الشركات بمبلغ 3،308،850 دولارا، بواقع 450 دولارا للمشترك، وقد تم الكشف عن أن الشركة المتعاقد معها لم تكن ضمن الشركات المتقدمة بعروض، وبينت مستندات تسجيل الشركة المتعاقد معها أن واقع بيانات السجل التجاري لا يظهر إن نشاطها يتعلق بتقديم التأمين الصحي أو تقديم الخدمات العلاجية.

وعلى نفس المنوال كشف تقرير ديوان المحاسبة مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية في مختلف الملحقيات والقنصليات ليس في تونس ومصر فقط بل في مختلف الدول، وأثبت أن العلاقة طردية بين عدد المواطنين الليبيين في الساحات المختلفة وعدد المخالفات وهو ما يعني تضاعف المبالغ المالية التي صرفت في غير بنودها، والتي اختلست وتحولت من حسابات الدولة الليبية إلى حسابات شخصية لمواطنين ليبيين وأجانب على حد سواء.

بعد أن لحقه سرطان الفساد

أي مستقبل للتعليم في ليبيا ؟

شريف الزيتوني

الشيء المؤكد في التعليم الليبي أنه لم يكن في وضع جيّد حتى في فترة العقيد معمّر القذّافي، هذا الأمر يعترف به أنصاره قبل خصومه. كان بالإمكان أن تخلق الدولة في تلك سنوات نظاما تعليميا متطورا بالنظر إلى ما يتوفر لديها من إمكانيات لدعمه. هي في الواقع أزمة عامة للتعليم في المنطقة العربية. لم تمكن من مسايرة المناهج الغربية التي حققت قفزة نوعية ساعدت على خلق أجيال من المفكرين والعلماء. لكن التعليم الليبي أيام حكم القذافي كان على الأقل محافظا على الحدود الدنيا من الاستقرار في علاقة بالنسق العام للتدريس وفي التحكم في ميزانياته المالية. وهو ما انتفى بعد «الثورة» حيث أضر به الانقسام السياسي ولحقه سرطان الفساد وجعله في أدنى تصنيفات تقييمات التعليم في العالم.

الإشكال الذي اعترض قطاع التعليم في ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي بعد 2011، أنه أصبح خارج اهتمامات المسؤولين الجدد. كان تركيز الجميع على ما هو أمني بسبب الانفلات الكبير وانتشار المليشيات، الأمر الذي فتح المجال أمام مظاهر مختلفة من الفساد زادت من تعقيد الوضع وكان التعليم أول وأهم الضحايا، في ظل عجز الجميع على الاقتراب منه لاقترانه دائما بمتنفذين محميين بقوة السلاح.

خلال تصنيف المنتدى الاجتماعي العالمي لجودة التعليم في موسم 2015/2016، كان التعليم الليبي خارج التصنيف من الأساس، وهو مؤشر على الحالة التي وصلها والوضعية الصعبة التي يعيشها، وحتى في السنوات التي وجد داخل التصنيف كان يحتل مراتب متأخرة، آخرها في تصنيف العام 2013 الذي كان في المركز 142 من أصل 144 دولة في العالم، ما يستوجب حالة التأهب القصوى في قطاع يعتبر أساس نهوض المجتمعات وتطورها.

في تقريره السنوي للعام 2017، تناول ديوان المحاسبة أزمة التعليم من خلال جملة من البيانات والإحصائيات الرسمية التي أكّد من خلالها أن الإشكال في القطاع لا يكمن في الاعتمادات المالية المتوفرة بالشكل المطلوب بل في كيفية التسيير، التي تؤكد وجود إخلالات عدة، تتعلق أساسا بعدم وجود عناصر فاعلة قادرة بالشكل المطلوب على النهوض به، حيث أكد التقرير أنه لا توجد استراتيجية واضحة من وزارة التعليم لتطويره وجعله مسايرا للمناهج العالمية، بالإضافة طبعا إلى التجاوزات المالية الكبيرة التي تجد لها رادعا في ظل غياب مؤسسات قوية قادرة على مواجهتها.

التقرير أشار أيضا إلى أن التعليم في ليبيا يعاني من غياب الركائز الأساسية الواجب توفرها من أجل النهوض، سواء على المستوى البشري أو على مستوى المناهج، زيادة عن الإشكال الأعمق الذي أصبح يعانيه التعليم بعد سنوات الأحداث ألا وهو التسرب في كل المستويات، حيث ترسخت في الذهنية العامة لدى الأطفال والشباب الليبيين، أن التعليم هو نوع من الترف وأن بناء الذات يكون في مجالات أخرى فيها ما هو شرعي وما هو غير شرعي، أي بصورة أوضح عملية تتفيه للتعليم واعتباره زائدة غير مفيدة، وهذا الأمر موجود بطبيعتها في ليبيا وغيرها من الدول العربية وتعمّق أكثر بعد

> التعليم الليبي أيام حكم القذافي كان على الأقل محافظا على الحدود الدنيا من الاستقرار في علاقة بالنسق العام للتدريس وفي التحكم في ميزانياته المالية، وهو ما انتفى بعد «الثورة» حيث أضر به الانقسام السياسي ولحقه سرطان الفساد.

التحولات الأمنية والسياسية التي وقعت بعد 2011.

لكن الأزمة الحقيقية في التعليم الليبي بعد «الثورة»، هي الفساد الذي وجد فيه كثيرون فرصة لتحقيق منافع خاصة. وأهم مظاهره هي أموال البعثات الخارجية، حيث أعلنت مصادر ليبية أن تجاوزات كثيرة تحصل في هذا الملف الذي تنفق عليه الدولة سنويا مبالغ تفوق مئات الملايين من الدينارات. ففي يوليو 2017، اتهم وزير التعليم بالنيابة في حكومة الوفاق عثمان عبد الجليل، إدارة البعثات بالوزارة بأنها «أكثر الإدارات ارتكابا للتجاوزات».

تخصص الدولة الليبية سنويا مبالغ كبيرة للطلبة المبتعثين بالخارج تتجاوز 700 مليون دينار، لكن تقول عدة مصادر أن عمليات التصّرف فيها غير واضحة، بالإضافة إلى وجود إشكال في المبتعثين أنفسهم، حيث يضيف عبد الجليل أن العملية تتم بالعلاقات والمحاباة دون مراعاة لمبدأ الكفاء، الأمر الذي يجعل احتمالية الفساد واردة بشدّة. وكانت بوابة إفريقيا الإخبارية نشرت في ديسمبر 2017 تقريرا إخباريا عن تجاوزات في مخصصات الطلبة الليبيين في كندا وفق كشوفات لهيئة الرقابة الإدارية أرسلتها إلى المصرف المركزي تنبه فيها إلى هدر للأموال العامة المخصصة من وزارة تعليم الوفاق.

من مظاهر الفساد الأخرى في علاقة بقطاع التعليم هو العملية الإدارية في حد ذاتها في علاقة بالموظفين والمدرسين، وقد أكدت المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات في تقرير لها في ديسمبر 2016، وجود خلل الكبير بين حاجة الوزارة وعدد الموظفين، مشيرة إلى أن «عدد موظفي قطاع التربية والتعليم يقترب من 600 ألف موظف، وعدد المعلمين والمعلمات يقترب من 400 ألف، بينما وفقاً للمقاييس العلمية العالمية، ليبيا لا تحتاج إلى أكثر من 85 ألف إلى 100 ألف معلم ومعلمة».

وأضاف التقرير أن فائض المدرسين في البلاد يتجاوز 300 ألف مدرس وهو رقم مفزع، خصوصا بأن «قلة قليلة ممن يتقاضون مرتبات من الوزارة يقومون فعلاً بالتدريس، والباقي لا يقومون بأي عمل». كما أظهر نقلا عن إحصائيات لديوان المحاسبة «أن القوى العمومية العاملة بديوان وزارة التعليم «خلال عام 2014 قد بلغت 29208 موظفا بزيادة تقدر ب243 موظف عن سنة 2013. وأن عدد الموظفين التابعين لشؤون التربية والتعليم بلغ وفق كشف الميزانية 570950 موظفا».

وأشارت نفس الإحصائيات إلى أن الوزارة تعاني من عدم الفرز، أي عدم إمكانية تصنيف المعلمين حسب رتبهم ما يفتح إشكالية إسناد المنح كما يفتقر النظام التعليمي الليبي إلى «حافز كاف لتحسين مهارات المعلمين ومؤهلاتهم بشكل مستمر، ولا يوجد نظام ترقية على أساس الأداء أو غيره من الحوافز، ولا نظام تفتيش قوي وفعال قادر على تقييم أداء المعلمين، ولا يمكن فصل أي معلم أو معلمة حتى وإن كان أداؤه سيئاً ولا ينتج شيئاً».

مظاهر كثيرة للفساد في قطاع التعليم في ليبيا عرفت انتشارا بعد أحداث 2011، لم تواجه بالشكل المطلوب من المسؤولين في البلاد رغم النداءات المتكررة، الأمر الذي جعله يتأخر سنة عن أخرى في التصنيفات الإقليمية والدولية إلى درجات تقترب من انهياره. والذي زادا من تعقيد أوضاعه هو الانقسام السياسي الذي جعله بين وزارتين تتجاذبان الصلاحيات حوله، دون أن تقدما حلولا فعلية للنهوض به.

خلال تصنيف المنتدى الاجتماعي العالمي لجودة التعليم في موسم 2016/2015، كان التعليم الليبي خارج التصنيف من الأساس، وهو مؤشر على الحالة التي وصلها والوضعية الصعبة التي يعيشها، وحتى في السنوات التي وجد داخل التصنيف كان يحتل مراتب متأخرة، آخرها في تصنيف العام 2013 الذي كان في المركز 142 من أصل 144 دولة في العالم.

الأزمة الحقيقية في التعليم الليبي بعد «الثورة»، هي الفساد الذي وجد فيه كثيرون فرصة لتحقيق منافع خاصة. وأهم مظاهره هي أموال البعثات الخارجية، حيث أعلنت مصادر ليبية أن تجاوزات كثيرة تحصل في هذا الملف الذي تنفق عليه الدولة سنويا مبالغ تفوق مئات الملايين من الدينارات.

كاريكاتير

محمد قجوم